أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية في الأردن

THE EFFECT OF ACCOUNTING MEASUREMENT ON THE YIELD FROM THE MURABAHA TRANSACTIONS IN ISLAMIC BANKS IN JORDAN

إعداد

محمود إبراهيم شحاده العرقان

إشراف

الأستاذ الدكتور هيثم العبادي

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

كانون الثاني/2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

AMMAN ARAB UNIVERSITY

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا — نموذج (٩)

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

المشرف الرئيسي	الطالب
أ.د. هيثم ممدوح العبادي	محمود إبراهيم العرقان
التوقيع:	التوقيع: .....
التاريخ: ٢٠١٧/٩/١٢	التاريخ: ٢٠١٧/٩/١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والمقدمة من الطالب: محمود إبراهيم العرقان

وعنوانها: " أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية في الاردن"

وأجيزت بتاريخ: 2017/1/14

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم		التوقيع
أ.د. هيثم العبادي	مشرفا / رئيساً	
د. نمر السليحات	عضواً / داخلياً	
د. منذر النمر	عضواً / خارجياً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

(الحمد لله والشكر له الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)

أسجد شكراً لله عز وجل لعظيم فضله وكرم عطائه لإتمام هذه الرسالة، وبعد حمده وشكره، وانطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي: الأستاذ الدكتور هيثم العبادي

على قبوله للإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه من علم وافر وعطف مستمر كان له أكبر الأثر في دفعي إلى إتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية لما قدموا لي من العون للمضي قدماً بخطى ثابتة لإنجاز جميع مراحل الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كلية الأعمال في جامعتي وأخص بالذكر قسم المحاسبة.

وأخيراً لا يفوتني في هذا المقام من تقديم شكري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في أنجاز هذا الجهد المتواضع.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى الذين لا يعرفون الرياضة اليومية سوى: الركض وراء رغيف الخبز.

إلى الذين لا يعرفون الأمن والسلام: العالم العربي الإسلامي.

إلى أغلى ما في قلبي: أمي وأبي وزوجتي.

إلى من غمرني بالسعادة: يوسف.

إلى من لهم حق علي: أخواتي وأخوتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الإهداء ..... ه
قائمة المحتويات ..... و
الموضوعات ..... ز
قائمة الجداول ..... ك
قائمة الأشكال ..... م
قائمة الملاحق ..... ن
ملخص ..... س
Abstract ..... ف
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1
الفصل الثاني الإطار النظري والدارسات السابقة 9
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 66
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات 72
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات 91
قائمة المراجع 97
ملاحق 102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1:1 المقدمة
2:1 مشكلة الدراسة
3:1 أسئلة الدراسة
4:1 أهمية الدراسة
5:1 فرضيات الدراسة
6:1 أنموذج الدراسة
7:1 التعريفات الإجرائية
8:1 محددات الدراسة وحددوها
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
البحث الأول: أساليب القياس المحاسبي
1:1:2 التكلفة التاريخية
1:1:1:2 مقدمة
2:1:1:2 مفهوم التكلفة التاريخية
3:1:1:2 أهمية التكلفة التاريخية
4:1:1:2 مبررات تطبيق أساس التكلفة التاريخية
5:1:1:2 أهم الانتقادات الموجهة إلى أساس التكلفة التاريخية والاستثناءات
2:1:2 القيمة العادلة
1:2:1:2 مفهوم القيمة العادلة
2:2:1:2 أهمية القيمة العادلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3:2:1:2 أهداف القيمة العادلة
4:2:1:2 مبررات تطبيق مدخل القيمة العادلة
5:2:1:2 كيفية قياس القيمة العادلة
3:1:2 مفهوم القيمة الجارية
1:3:1:2 مقدمة
2:3:1:2 مفهوم القيمة الجارية
3:3:1:2 أسس محاسبة القيمة الجارية
4:3:1:2 شروط وأصناف التكلفة الجارية
المبحث الثاني: عمليات المرابحة
1:2:2 مقدمة
2:2:2 تعريف المرابحه
3:2:2 شروط المرابحة المركبة (للآمر بالشراء):
4:2:2 تقسيمات المرابحة المركبة (للآمر بالشراء)
5:2:2 إجراءات تنفيذ المرابحة المركبة (للآمر بالشراء)
6:2:2 مخاطر التي تتعرض لها البيع بالمرابحة
7:2:2 خريطة الإجراءات التنفيذية لبيع المرابحة للآمر بالشراء
8:2:2 تسعير المرابحة
المبحث الثالث: الدراسات السابقة
1:3:2 الدراسات العربية
2:3:2 الدراسات الأجنبية
2:3:2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
1:3 مقدمة
2:3 منهجية الدراسة
3:3 مجتمع وعينة الدراسة
4:3 وحدة المعاينة
5:3 مصادر جمع المعلومات
6:3 أداة الدراسة
7:3 صدق وثبات الاستبانة
1:7:3 صدق الاستبانة
2:7:3 ثبات الاستبانة
8:3 مصداقية العينة
9:3 الأساليب الإحصائية المستخدمة
الفصل الرابع: تحليل واختبار الفرضيات
1:4 المقدمة
2:4 تحليل المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة
3:4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
4:4 اختبار فرضيات الدراسة
1:4:4 الفرضية الرئيسية
2:4:4 الفرضية الفرعية الأولى
3:4:4 الفرضية الفرعية الثانية
4:4:4 الفرضية الفرعية الثالثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
1:5 مقدمة
2:5 مناقشة النتائج والاستنتاجات
3:5 التوصيات
قائمة المصادر والمراجع
قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول
1	نسبة ذمم المرابحات على إجمالي الذمم
2	أسماء البنوك الإسلامية في الأردن
3	توزيع عينة الاستبانة
4	نتائج ثبات أسئلة الدراسة
5	نتائج كفاية عينة الدراسة
6	التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية
7	المقياس التطبيقي لقيم الوسط الحسابي
8	اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير التكلفة التاريخية
9	اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير القيمة العادلة
10	اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير التكلفة الجارية
11	اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير العائد من عمليات المرابحة
12	نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج الدراسة
13	نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر أساليب القياس على العائد من عمليات المرابحة
14	نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج
15	نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر التكلفة التاريخية على العائد من عمليات مرابحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16	نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج
17	نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر القيمة العادلة على العائد من عمليات المرابحة
18	نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج
19	نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر التكلفة الجارية على العائد من عمليات المرابحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
1	نموذج الدراسة
2	خريطة الإجراءات التنفيذية لبيوع المرابحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الاستبانة
2	محكمو الاستبيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية في الأردن

إعداد

محمود إبراهيم شحادة العرقان

إشراف

الأستاذ الدكتور هيثم العبادي

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر أساليب القياس المحاسبية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، وللوصول إلى هذا الهدف تم بناء أنموذج ليوضح أثر أساليب القياس (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية التي تعتبر أحد القطاعات الاقتصادية النشطة في عمليات المرابحة.

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الدوائر المالية والتدقيق المالي والمحاسبين في البنوك الإسلامية الأردنية والذي يبلغ عددهم (130) موظفاً وموظفة. وتم الاعتماد الدراسة على (4) بنوك الإسلامية الأردنية، وكانت وحدة المعاينة هم (المديرين والموظفين العاملين في الدوائر المالية والتدقيق المالي ومحاسبي الفروع). وكان عدد الاستبانات الموزعة (125) استبيان وتم أحصاء وتحليل (110) استبيان أي ما نسبته 88%. ولفحص الفرضيات ووصف أثر المتغيرات تم تحليل البيانات بواسطة برنامج الإحصائي (SPSS).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة في النقاط التالية:

بينت الدراسة أنه يوجد أثر للتكلفة التاريخية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، بلغ معامل بيتا (27.2%).

بينت الدراسة أنه يوجد أثر للقيمة العادلة على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية ، بلغ معامل بيتا (59.8%).

بينت الدراسة أنه يوجد أثر للتكلفة الجارية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، بلغ معامل بيتا (26.9%).

وعلى ضوء النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: تبنى مفهوم القيمة العادلة ومراعاة تطبيقها على جميع بنود عمليات المرابحة في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولي ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مراعاة الإفصاح عن أثر التقييم بالقيمة العادلة بما ينسج مع دقة البيانات المالية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE EFFECT OF ACCOUNTING MEASUREMENT ON THE YIELD FROM THE MURABAHA TRANSACTIONS IN ISLAMIC BANKS IN JORDAN

Prepared by:

Mahmoud Ibrahim Al-Arqan

Supervised by:

Prof. Haitham Al-Abadi

Abstract

The study aimed to measure the impact of measurement methods of accounting on profit Murabaha operations in the Jordanian Islamic banks, and to reach this goal has been to build a model to explain the impact of the methods of measurement (historical cost, fair value, current cost) on profit of Murabaha in the Jordanian Islamic banks, which is a process active in Murabaha transactions economic sectors.

To achieve this goal is the use of the descriptive and analytical approach, where the study population consisted of workers in financial circles and financial audit and accountants in the Jordanian Islamic banks, which numbered 130 male and female employees. It was applied to the study (4) Jordanian Islamic banks, Sampling unit consists of (the managers working in financial departments and staff of financial, audit and accounting branches). The number of questionnaires distributed (125) questionnaires were Statistics and analysis (110) questionnaire, a rate of 88%. To examine the assumptions and describe the impact of variables the data were analyzed by statistical software (SPSS).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

It may be mentioned the most important findings of study in the following points:

The study showed that there is the effect of historical cost in a profit Murabaha operations in the Jordanian Islamic banks, beta factor of 27.2%.

The study showed that there is a the fair value of profit on Murabaha operations in the Jordanian Islamic banks, reached beta coefficient (59.8%).

The study showed that there is the impact of the current revenue on Murabaha operations in the Jordanian Islamic banks for the cost, reached beta coefficient (26.9%).

Based on the results the researcher presented a set of recommendations, including: adoption of the concept of fair value and taking into account applied to all items Murabaha transactions in light of the international financial reporting standards and accounting and auditing standards issued by the Accounting and Auditing Institutions Almalahalasalamah body, taking into account the disclosure of the impact of the valuation at fair value, including weaves with accuracy financial statements and international financial reporting standards and the accounting and auditing standards issued by the Accounting and auditing organization for Islamic financial institutions .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

لا يمكن الاستغناء عن المعاملات المالية التي يؤديها قطاع البنوك بمختلف أشكالها لما لها من دور فعال في المجال الاقتصادي، حيث نشأت البنوك الإسلامية لتلبية حاجات المجتمع وأثبتت هذه البنوك وجودها من خلال استمرارها في أعمالها ونشاطاتها التي تقوم بها. وبما أن المصارف التجارية تتعامل (بالفائدة) التي تعتبر في الشريعة الإسلامية رِبًا محرمًا شرعًا؛ فقد أدى ذلك إلى ضرورة إيجاد بديلٍ شرعيّ يلبي الاحتياجات ضمن الشرع الإسلامي بعيدًا عن المحرمات لقوله تعالى (وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) البقرة (275).

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في كافة القطاعات بطريقة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية و قد تم إدخال أسسٍ للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث أثبتت البنوك الإسلامية دورها في تطوير الأدوات المالية الإسلامية القابلة للتطبيق والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي التعاملات الاستثمار الإسلامي كـالمرابحةِ، المضاربةِ، والتأجير التمويلي، وتعد المرابحة من أهم و أكثر التعاملات المنتشرة في البنوك الإسلامية حيث تعتمد المرابحة على أسس تختلف عن أسس البنوك التجارية (الفائدة) التي يعدها فقهاء المسلمين نوعًا من الربا المحرم شرعًا.

ومن هنا لا بد من توفر أساليب للقياس المحاسبي للعمليات التي تؤثر على البنوك الإسلامية، حيث تتمركز أساليب القياس المحاسبي في عمق الفكر المحاسبي، وتتركز أهمية القياس المحاسبي في التأثير المباشر على نتائج المعلومات المحاسبية التي تستخدم في صنع القرار وخاصة القرارات الاستثمارية، لذلك تعد أساليب القياس وملاءمتها للواقع من أكثر المسائل المثيرة للجدل سواءً بين المهنيين والأكاديميين أو مستخدمي المعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند الحديث عن أساليب القياس المحاسبي، يجب النظر إلى خيارات القياس المتعددة ومنها التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والقيمة الإستبدالية والقيمة السوقية الجارية ومدى ملاءمة كل منها لطبيعة الأعمال المصرفية الإسلامية ومن ثم تحديد الخيار الأنسب للتطبيق.

ومن المعروف أن المنظور الإسلامي له أبعاد جوهرية أخرى في مسائل القياس المحاسبي من حيث المقاصد الشرعية، حيث هنالك وجهات نظر تقول إن إلزام تطبيق القيمة العادلة في تقييم جميع الأصول والاعتراف بالفرق الذي كان يعتري القوائم المالية في السنوات السابقة، ووجهات نظر أخرى تتبنى تطبيق التكلفة التاريخية واعتباره أساساً لقياس عناصر القوائم المالية حيث يتم الاعتراف بجميع المصروفات والتي تكبدتها المنشأة في الحصول على الأصل وحتى أصبح جاهزا للاستعمال ومن ثم اهتلاكه بشكل دوري دون مراعاة إعادة تقييم هذا الأصل في المستقبل، ومن هنا جاء هدف الدراسة في معرفة أثار أساليب القياس المحاسبي بأنواعه المختلفة على عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية. (صالح، 2009)

2-1 مشكلة الدراسة:

لقد كان القياس المحاسبي تحت المجهر خلال فترة التغيرات الاقتصادية الجوهرية في العقود الأخيرة من الأزمات الاقتصادية المتتابعة أو التعقيدات المصرفية وخاصة ظهور المصارف الإسلامية. حيث تأثرت العديد من عمليات وخاصة عمليات المرابحة في المصارف الإسلامية بأساليب القياس (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) ومن هذه العمليات (عائد عمليات البيع والشراء للأصول المتداولة أو غير متداولة)، الأمر الذي يعكس على صافي العائد من العمليات وخاصة المرابحة منها. إلا أنه هنالك بعض التساؤلات المختلفة التي لا يمكن تجاهلها ومنها: هل يكون من الأفضل اتباع نموذج التكلفة التاريخية والذي يحافظ على القيمة الدفترية للعملية أثناء حدوثها وعند تسجيلها ومن ثم اهتلاكها بشكل دوري، أو أن يتم تطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع العمليات باعتبارها توفر معلومات أكثر ملائمة وشفافية؟ وهل هنالك انعكاسات سلبية لأساليب القياس التقليدية على عائد عمليات المرابحة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهل يمكن تطبيق أساليب القياس المحاسبي التي تعتمد على معدلات الخصم في المصارف الإسلامية؟ وهل يمكن الربط بين أساليب القياس المحاسبي وعمليات المرابحة في المصارف الإسلامية؟ وما الفرق بين تلك الأساليب في نتائج عمليات المرابحة؟ وهل هنالك عدم مصداقية الأدلة التي تثبت أن القيم العادلة لعمليات المرابحة متصلة بصورة كبيرة بقيمتها الدفترية؟ وهل أساليب القياس المحاسبي تعكس المعلومات المتعلقة بالتأخر عن سداد والتي تؤثر على العوائد؟

ومن هذه التساؤلات يقع عامل الربط بين أساليب القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) والمصارف الإسلامية (العائد من عمليات المرابحة). وعليه فإن الغرض من الدراسة هو معرفة أثر أساليب القياس المحاسبي على عائد عمليات المرابحة في المصارف الإسلامية.

ولتحقيق هذا الغرض سيتم الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-3 أسئلة الدراسة:

تبنى الدراسة على السؤال الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي:

هل يوجد أثر لأساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول:

هل يوجد أثر للتكلفة التاريخية على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الفرعي الثاني:

هل يوجد أثر للقيمة العادلة على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية؟

السؤال الفرعي الثالث:

هل يوجد أثر للتكلفة الجارية على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية؟

4-1 أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن في التعرف على أساليب القياس المحاسبية المناسبة في البنوك الإسلامية التي تعتمد على الشرع الإسلامي الحنيف والتي تتبناه البنوك الإسلامية في معاملاتها المحاسبية بالوجه العام، والتعرف على أثر تلك الأساليب نتائج عمليات المرابحة بشكلً خاص، وفتح المجال للباحثين لمزيد من الأبحاث في مجال أساليب القياس المحسابي وأثره على معاملات الصيرفة الإسلامية.

الأهمية العلمية: تتمثل في أهمية أساليب القياس المحاسبي، حيث يعتبر القياس من أهم عناصر المحاسبة المالية ويؤثر على بنود وعناصر القوائم المالية وبالتالي كلما كانت عناصر وبنود القوائم المالية مقاسة بدقة ووضوح كلما زادت جودة المعلومة وبالتالي تحقيق الاستفادة المثلى لمستخدمي القوائم المالية من هذه المعلومات، وتكمن أيضاً في مدى حاجة البنوك الإسلامية في تحديد أساليبٍ ملائمة للقياس ومدى تأثير كل أسلوب على نتائج العمليات المصرفية ومدى تأثير على المركز المالي ومعرفة الأسلوب المناسب للإفصاح عن بياناتها المالية بعدالة وشفافية. كما تكمن في مدة أهمية المرابحة في البنوك الإسلامية حيث تشكل النسبة الأكبر من محفظتها الاستثمارية كما هو موضح في الجدول:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1): نسبة ذمم المرابحات على إجمالي الذمم

اسم البنك	ذمم المرابحات	إجمالي ذمم البيوع	النسبة
البنك الإسلامي الأردني	1153236249	2406280446	%48
البنك العربي الإسلامي الدولي	480745168	575750767	%83
بنك الأردن دبي الإسلامي	249289049	353079910	%71

المصدر: موقع هيئة الأوراق المالية www.jsc.gov.jo

5-1 فرضيات الدراسة:

تبنى الدراسة على الفرضيات الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية:

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لأساليب القياس المحاسبي على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة التاريخية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثانية:

H0.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للقيمة العادلة على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة الجارية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

1-6 أنموذج الدراسة:

بالاعتماد على العلاقة بين أساليب القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) وأثرها على عائد العمليات في البنوك الإسلامية، يقترح الباحث نموذج الدراسة كما هو موضح بالشكل رقم (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

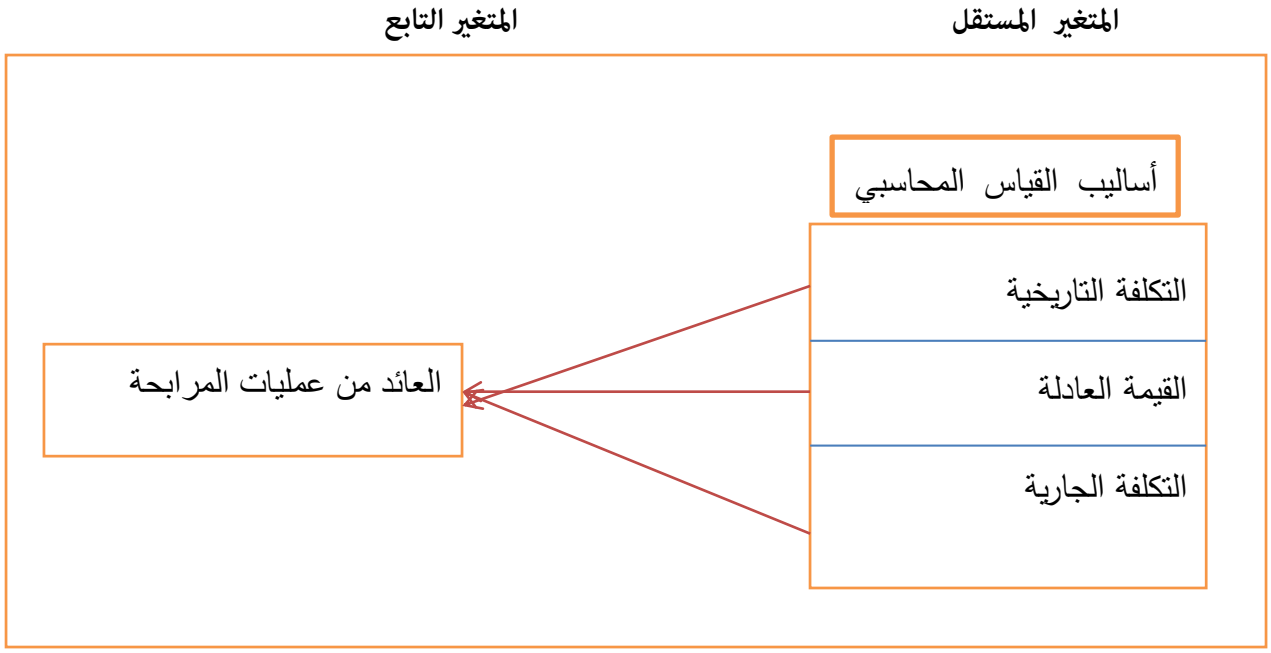

الشكل (1): أنموذج الدراسة

من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (Cantrell et al. , 2014)

1-7 التعريفات الإجرائية:

القياس المحاسبي: هو التعبير الكمي والنقدي عن الأنشطة والعمليات المصرفية التي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية وتحديد أثرها على القوائم المالية، بالاستناد إلى معلومات تاريخية أو مستقبلية ووفق المبادئ المحاسبية والتشريعات والأعراف السائدة.

مبدأ التكلفة التاريخية: وهو مبدأ يقتضي بتجاهل أي تغيرات في القيمة السوقية للأصول بعد تسجيلها في الدفاتر وفقاً لسعر التكلفة، حيث يعتبر سعر التكلفة أفضل تقدير (للقيمة السوقية العادلة) للأصل أو الالتزام في حال اقتناء الأصل أو في تاريخ نشأة الالتزام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة العادلة: هو السعر الذي يتم استلامه لقاء بيع أصول أو يتم دفعه لقاء سداد التزامات بين أطراف متوافر لها الدراية والرغبة في التعامل على أسس تجارية.

التكلفة الجارية: هو نموذج يقيس الربح أو الخسارة الواجب الاعتراف بهِ لمجرد حدوث زيادة أو نقصان في قيمة أصل معين خلال الفترة زمنية معينة ومن ثم يتم تحديد إجمالي الربح أو الخسائر الناتجة عن الحيازة في فترة معينة، ويمكن الوصول إلى قيمة تقريبية للتكلفة الجارية بالعديد من الطرق منها استخدام الأسعار الجارية للأصول أو استخدام الأرقام القياسية الخاصة.

العائد على عمليات المرابحة: ويمثل صافي الربح الناتج عن الأنشطة التشغيلية للبنوك الإسلامية التي تتبع صيغة المرابحة.

المرابحة: هو بيع سلعة معينة (أصل قائم أو تحت التشغيل) و بمواصفات محددة ويتفق المشتري مع المؤسسة على أن يدفع المشتري قيمة تكلفتها الفعلية المحددة أو المقدرة مضافاً إليه نسبة مئوية من الربح متفق عليها .

8-1 محددات الدراسة وحدودها:

الحدود المكانية: تشمل الدراسة على جميع البنوك الإسلامية في الأردن والتي يبلغ عددها (4) بنوك إسلامية والتي يتم نشر بيانتها في موقع البورصة عمان.

الحدود البشرية: وتتمثل في الأشخاص الذين يعملون في الدوائر المالية في البنوك الإسلامية في الأردن.

الحدود العلمية: تم دراسة أساليب القياس التالية فقط (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) وأثرها على عائد العمليات في البنوك الإسلامية الأردنية من ناحية نظرية دون التطرق إلى الناحية العملية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة على موظفين في عام 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدارسات السابقة

المبحث الأول: أساليب القياس المحاسبي

1:1:2 التكلفة التاريخية:

1:1:1:2 مقدمة:

يستند النموذج المحاسبي المعاصر المعتمد مهنياً إلى مبدأ مقبول عموماً (GAAP) وهو مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد من أهم المبادئ المحاسبية، فهو الأساس الأكثر انتشاراً في تقويم كل من الأصول والالتزامات. لذلك، يسميه البعض بمنهج التكلفة التاريخية، لانها تمثل الأساس لتقويم جميع السلع المقتناه والمنتجة وتقويم الخدمات والإيرادات والمصاريف والالتزامات وحقوق الملاك، باختصار تقويم جميع بنود القوائم المالية.

تشير التكلفة التاريخية إلى مقدار النقدية (أو ما يعادلها) التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ اقتنائه، أي السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعدل في تاريخ اقتناء الأصل. ويسري هذا على العمليات الرأسمالية والعمليات التشغيلية الإيرادية. كما يطبق هذا المبدأ على الالتزامات فيتم قياسها وفق البيانات التاريخية المتوفرة للمنشأة في تاريخ نشوء الالتزام.

يتم اشتقاق منهج التكلفة التاريخية من خاصية الموثوقية أو قابلية الاعتماد على المعلومات المحاسبية الناتجة. فالتكلفة التاريخية تقدم معلومات موضوعية قابلة للتحقق، لأنها تستند إلى أحداث فعلية وليست افتراضية وتعتبر تلك الخاصية ميزة جوهرية يتمتع بها القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية. (حنان، 2013، ص445).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2:1:1:2 مفهوم التكلفة التاريخية:

تعرف التكلفة التاريخية بأنها التكلفة التي حدثت فعلاً. وتستخدم كأساس عند قياس الممتلكات الثابتة والتي تم شراؤها بهدف اقتنائها واستخدامها في الإنتاج وليس للبيع، على أن يتم تجاهل التغيرات التي تحدث فيما بعد الاقتناء على تكلفة تلك الممتلكات وخصوصاً في ظل التضخم. (الخطيب، 2011، ص54)

كما تعرف التكلفة التاريخية بأنها أساس إثبات تكلفة الموجودات والمطلوبات وفق سعرها التبادلي الفعلي، أو السعر التبادلي النقدي المعادل الذي يتمثل في تكلفة الحصول على الأصل عند امتلاكه، أو مقدار الالتزام الذي تتعهد المنشأة بتحمله في تاريخ نشوئه. (مطر والسويطي، 2012، ص163)

يعرف منهج التكلفة التاريخية "بالأساس يثبت الأصل على أساس التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الوحدة المحاسبية في سبيل الحصول عليه في تاريخ اقتنائه، أي وفق السعر التبادلي النقدي الذي يمثل تكلفة اقتناء الأصل، وأساس يثبت الالتزام في تاريخ حدوثه". (حنان، 2013)

ويمكن تعريف التكلفة التاريخية بأنها الأساس لتقويم جميع السلع المقتناه والمنتجة وتقويم الخدمات والمصروفات وحقوق الملاك وحقوق الغير بالقيمة التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ الاقتناء أو في تاريخ نشوء الالتزام.

3:1:1:2 أهمية التكلفة التاريخية:

تكمن أهمية التكلفة التاريخية من خلال مزايا استخدامه وهي على النحو التالي:

رغم الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن هناك من الأسباب التي تدعم وجهة نظر المنادين والمؤيدين لعدالته والتي يتلخص أهمها فيما يلي (دهمش وأبو زر، 2004):

- أن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل.

- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا، وليس افتراضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن العمليات التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام، هي أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من سندات إثبات.

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموما، لاسيما فرض الموضوعية، الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.

_ تماشى مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية، الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية ستستمر في نشاطها وعملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدود.

- صحيح أنه يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في ارتفاع أسعار الأصول، إلا إن ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة والحذر، الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بتسجيلات المؤسسة وإظهارها في الميزانية وفقا لتكلفتها التاريخية، بحيث لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة (محتملة) في الأصول والإيرادات والالتزامات.

- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات: في إتباع النسق، بحيث تبقى الأصول والمطلوبات مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى، بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات.

- إن مبدأ التكلفة التاريخية ينسجم مع مبدأ تحقق الإيرادات:، بحيث يتم الاعتراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلا من خلال عملية تبادل فعلية حدثت من طرف خارجي.

- مبدأ التكلفة التاريخية يتوافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: بحيث تتم مقارنة الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المحاسبية، مع تكلفة الحصول على هذه الإيرادات والتي تتمثل بالمصروفات المستنفذة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية.

- يتناسب مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض وحدة القياس النقدي كأساس للتعبير عن الكميات والمقادير الخاصة بعناصر القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة مزايا أخرى للتكلفـة التاريخية:

1- يوفر معلومات ملائمـة تساعد الدائنين علي التأكـد من المحافظـة علي ادني مستوي من الأصول لضمان حقوقهم قبل المشروع.

2- نظام ضروري لكل أنواع الرقابـة الإداريـة لاحتفاظه بسجلات عن جميع المتحصلات النقديـة والمدفوعات النقديـة (رقابـة النقديـة) وكذا سجلات عن المدينون والدائنون لضمان الوفاء بالمطالبات الماليـة في تواريخ استحقاقها.. الخ.

3- أداة للإدارة لإجراء المقارنات بين الخطط والنتائج الفعليـة وتحليل الانحرافات سواء إيجابا أو سلبا مما يساعد علي ضمان تحقيق أهداف وخطط المشروع وضمان كفاءـة التشغيل.

4- أساس للتنبؤ بالمستقبل حيث تحليل الأحداث الماضيـة أفضل أساس للتنبؤ.

5- يوفر دليلا قابلا للإثبات عن المعاملات مما يعني انه نظام جيد لاحتساب الضريبـة وعدم التهرب منها.

6- يوفر قياسا مناسبا للمركز المالي قصير الآجل للمشروع مما يفيد الإدارة والدائنون قصيري الآجل.

4:1:1:2 مبررات تطبيق أسس التكلفة التاريخية:

تكاتفت كثير من العوامل والأسباب الموضوعية التي تبرر استخدام هذا الأساس نذكر بعضاً منها فيما يلي (مطر والسويطي، 2012، ص164):

تمثل التكلفة التاريخية للحدث المالي التكلفة الحقيقية الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام.

يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلاً وليست عمليات افتراضية أو تقديرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا المبدأ إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل البيانات المالية أكثر موثوقية.

يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية مثل فرض الاستمرارية وفرض ثبات وحدة النقد ومبادئ الموضوعية والثبات في اتباع النسق والاعتراف أو تحقق الإيراد.

ومن أهم العناصر الفكرية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأساس التكلفة التاريخية ما يلي (حنان، 2013):

أ -مبدأ تحقق الإيرادات والذي يقضي طبقًا لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر.

ب -مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وآخر الفترة المحاسبية.

ت -فرض استمرارية المشروع والذي يقضي بأن المشروع في حالة استمرار بأعماله الاعتيادية خلال الفترة المنظورة والتي يجب أن لا تزيد عن (12) شهرًا من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية، وبالتالي لا تستخدم القيم الجارية للأصول إلا في حالة واحدة فقط هي في حالة التصفية.

ث -مفهوم الثبات حيث أن أساس التكلفة التاريخية يقضي بأن الأصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار.

ج -من ضمن القيود التي تفرضها المحاسبة المالية هي" مبدأ الحيطة والحذر"، حيث يتم تجاهل ارتفاع أسعار الأصول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إظهارها في قائمة المركز المالي بقيم متحفظة.

ح -فرض وحدة القياس النقدي يقضي باستخدام الوحدات النقدية الأصلية في الإثبات وتجاهل أي تغير في قيمتها نتيجة التضخم أو الانكماش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ -مبدأ القياس الفعلي والذي يقضي بِأن الإثبات في الدفاتر والقوائم المالية يجب أن يقتصر على ما تم فعلاً، لا طبقًا للقيم الأصلية وليس أي وضع افتراضي.

5:1:1:2 أهم الانتقادات الموجهة إلى أساس التكلفة التاريخية والاستثناءات:-

ولكن وبالرغم من هذه الأسانيد الفكرية، إلا أنه يلاحظ أن أساس التكلفة التاريخية يعتبر أكثر المبادئ المحاسبية إثارة للانتقاد سواء من قبل الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية أو من قبل المحاسبين أنفسهم، ولعله يمكن إجمال هذه الانتقادات حسب الموضح أدناه (مطر وسويطي، 2012، ص166):-

أ - يتجاهل هذا المبدأ التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد، فتصبح البيانات المالية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، وتفقد الوحدة النقدية خاصية الثبات والتماثل، مما يؤثر على مصداقية البيانات المالية خلال فترات التضخم الاقتصادي.

ب - يسقط هذا المبدأ كثيراً من موجودات غير ملموسة من سجلات المنشأة مثل العلامة التجارية والشهرة المكونة ذاتياً بسبب عدم حدوث عملية تبادل حقيقية مع أطرف خارجي، الذي يشترطه المبدأ في إثبات الأحداث المالية .

ج- إن عدم التجانس في مقابلة إيرادات تمثل القيمة الجارية، مع مصروفات ممثلة بقيم تاريخية تختلف باختلاف الأوقات التي حدثت فيها، يؤدي إلى عدم الدقة في قياس نتائج الأعمال على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وتأثير ذلك على التغير في بنود حقوق الملكية التي يتم الأفصاح عنها في القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- ان اشتراط حدوث عملية تبادل حقيقة مع طرف خارجي لإثبات الإيرادات المحققة للمنشأة خلال فترة معينة، يترتب عليه قياس غير عادل للدخل الدوري الشامل بسبب تجاهل احتساب إيرادات تولدت خلال فترة معينة، لكنها لم تتحقق لعدم حدوث عملية المبادلة الفعلية مع طرف خارجي، مما يتسبب في ضياع حقوق ملاك الفترة الحالية لحساب الملاك الجدد في الفترة اللاحقة.

هـ- تخلو السجلات من إثبات كثير من الموارد التي يترتب عليها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة مثل عناصر للموارد البشرية ورأس المال الفكري وقوائم العملاء وقواعد المعلومات بسبب صعوبة قياس مثل هذه الموارد .

الاستثناءات من الانتقادات أساس التكلفة التاريخية :-

من أجل التخفيف من الانتقادات الموجهة إلى أساس التكلفة التاريخية، فقد تم قبول تعديلات أو استثناءات أو استخدامات في تطبيق هذا الأساس والتي منها (حنان، 2013)

أ -المخزون السلعي-:

بالنسبة للمخزون السلعي آخر العام فالقاعدة العامة للتقويم هي قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، إلا أنه توجد حالات خاصة كثيرة تستدعي الخروج عن هذه القاعدة، ففي حالة وجود سوق شبه مؤكدة للمنتج والتكاليف اللازمة للتسويق يمكن قياسها تستخدم كأساس "Net Realizable Value" أسعار السوق للوصول إلى صافي القيمة البيعية لتقويم بضاعة آخر المدة، وبغض النظر عن كون هذه القيمة أكبر من التكلفة أو أقل منها، كذلك تستخدم أسعار السوق في حالة عدم أمكان تحديد التكلفة الفعلية للمخزون كما في حالة النشاط الزراعي أو صناعة وتعبئة اللحوم .وفي شركات المقاولات يتم استخدم نسبة الإتمام (الإنجاز) حيث يجعل حساب المقاولات تحت التنفيذ (مدينًا). بالتكلفة المتراكمة حتى تاريخ القوائم المالية مضافًا إليه مقدار من الأرباح يتناسب مع ما تم إنجازه من المقاولة أو العقد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-العملاء المدينون :-

تظهر أرصدة المدينين بالميزانية العمومية المبالغ المستحقة على العملاء المدينين والمنتظر أن يتم تحصيلها نقدًا، ومن ثم تعد تقديرات في نهاية الفترة لمعرفة المردودات والمسموحات المتوقعة، بل أكثر من ذلك لا يتم تسجيل عملية البيع في بعض الأحيان حتى تنتهي الفترة التي يمكن للعميل أن يرد خلالها البضاعة، كذلك الحال في عمليات البيع بالتقسيط نجد أن رصيد المدينين الصافي في أي تاريخ يكون عبارة عن مجموع الأقساط غير المسددة حتى ذلك التاريخ ناقصًا الفوائد غير المكتسبة في ذلك التاريخ .

كما أن مخصص الديون المشكوك فيها يظهر في الميزانية العمومية مطروحًا من مبلغ المدينين باعتباره مخصص التقييم .وعلى ذلك يمكن القول أن أساس تقييم بند المدينين هو صافي القيمة المنتظر تحصيلها.

ت-أوراق القبض :

في تاريخ إعداد القوائم يتم تقييم أوراق القبض بقيمتها الحالية المالية وذلك يتطلب الاعتراف دوريًا بإيرادات الفوائد الدائنة على تلك الأوراق. وبصفة عامة لا يمكن إهمال الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة الحالية لأوراق القبض إلا إذا كانت آجالها قصيرة الأجل وتستحق خلال عام من تاريخ إعداد القوائم المالية.

ث-الاستثمارات قصيرة الأجل:

بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل فالقاعدة هي أن يكون التقويم على أساس إجمالية التكلفة أو إجمالي التكلفة السوقية أيهما أقل، على أن يكون قياس إجمالي القيمة السوقية في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، ويلاحظ أن التحسن في أسعار السوق في الفترات المالية التالية يؤخذ في الحسبان ولكن بشرط ألا تزيد القيمة معدلة عن التكلفة الأصلية، وأن التعديل بالنقص في رصيد حساب مخصص هبوط القيمة السوقية يعتبر تغيراً في التقديرات المحاسبية للخسائر غير المحققة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن هناك استثناء لهذه القاعدة في حالة المشروعات التي تتعامل أساسًا في الأوراق المالية مثل بيوت ومؤسسات الاستثمار، وسماسرة الأوراق المالية، والبنوك وشركات التأمين .ففي هذه الحالة تستخدم أسعار السوق كأساس للتقييم في هذه الاستثمارات على أن يعالج الفرق بين القيمة السوقية والتكلفة الأصلية واعتباره أحد عناصر حقوق الملكية وليست من عناصر قائمة الدخل.

ج -الاستثمارات طويلة الأجل:

الأساس في التقويم بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل هو التكلفة إلا إذا كان هناك انخفاض جوهري في أسعار السوق فتعدل التكلفة بقيمة هذا الانخفاض، وتمثل القيمة المعدلة الأساس الجديد للتكلفة، وتظهر الخسائر ضمن عناصر قائمة الدخل، أما إذا كان الانخفاض في أسعار السوق انخفاضًا مؤقتًا فيمكن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل كما هو الحال في الاستثمارات قصيرة الأجل ولكن مع اختلاف بسيط هو أن التعديلات على مخصص انخفاض القيمة السوقية يعالج كجزء من حقوق الملكية ويظهر مستقلا في قائمة المركز المالي دون أن يؤثر على عناصر قائمة الدخل إلا أنه في حالة الاستثمار في أسهم تمثل حقوق الملكية حجم هذا الاستثمار من شأنه تحقيق سيطرة على إدارة الشركة (نسبة ملكية أكبر من 50 % مثلاً) أو تحقيق نوع من التأثير الفعال (نسبة الملكية ما بين 20 % إلى 50 % مثلاً) فإن في مثل هذه الحالات يمكن الخروج على أساس التكلفة وتقويم الاستثمارات على أساس طريقة حقوق الملكي تظهر الاستثمارات بالتكلفة المعدلة سنويًا بنصيب الشركة المستثمرة من أرباح وخسائر الشركة المستثمرة فيها والتوزيعات خلال الفترة.

ح -الأصول الثابتة-:

هناك حالات كثيرة في المحاسبة عن الأصول الثابتة تمثل خروجًا عن مبدأ التكلفة التاريخية فمثلاً في حالة الأصول المستهلكة دفتريًا ولا زالت تعمل كطاقة إنتاجية مستقبلية، أو في حالة الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة نتيجة للتقادم أو في حالة الأصول الحيوانية (التكاثر)، في مثل هذه الحالات يلزم إعادة تقييم الأصول الثابتة، فإنه كثيراً ما يحدث تغيير جوهري ودائم في قيمة هذه الأصول الأمر الذي يستدعي إعادة التقييم من وقت لآخر للاعتراف بالنقص الدائم أو الزيادة الدائمة في القيمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ -المبادلات غير النقدية-:

القاعدة العامة هي أن الأصول غير النقدية موضع تبادل يجب إثباتها بما يعادل القيمة السوقية العادلة للأصل المتنازل عنه أو القيمة السوقية العادية للأصل المتحصل عليه أيهما اكثر تحديدًا، وإذا ظهر تعذر في تقدير القيمة الحقيقية العادلة لكلا الأصلين فيمكن الاعتماد على القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه (القديم) كأساس لإثبات حيازة الأصل الجديد وبدون الاعتراف بأية مكاسب أو خسائر نتيجة عملية التبادل، والقيمة العادلة للأصل غير النقدي تقدر على أساس صافي القيمة البيعية أو ثمن الشراء لأصل مماثل حاليًا أو استخدام طريقة التقييم المباشر .كذلك في حالة تبادل أصول غير متشابهة من حيث الغرض من اقتنائها أو في حالة حصول المنشأة على فرق نقدي نتيجة التبادل للأصول المشابهة، فإنه في هذه الحالة يتم الاعتراف جزئيًا بأرباح وخسائر التبادل إذ أنه في هذه الحالة أن دورة اكتساب الربح من الأصل القديم قد اكتملت.

2:1:2 القيمة العادلة:

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في أوائل العشرينات قبل وضع المعايير المحاسبية الالزامية في فترة ما قبل الكساد العظيم (1929م - 1932م) حيث كان لدى الشركات حرية كبيرة في أختيار الممارسات والسياسات المحاسبية الخاصة بها ، وقد كان استخدام" القيمة الحالية "أو" القيمة التقديرية" أو" القيمة السوقية" لتسجيل قيم الاصول والالتزامات باعتبارها "قيمة عادلة" لتلك الاصول والالتزامات وخلال تلك الفترة كان من الشائع إجراء اعادة تقييم تصاعدي لقيم الاصول طويلة الاجل بميزانيات الشركات مثل الممتلكات والآلات والمعدات والاصول غير الملموسة، حيث شجع الرخاء والتضخم على وضع تقديرات متفائلة لقيم الاصول والالتزامات، ووكثير منها ارتد للنقيض خلال فترة الكساد العظيم (موسى ، 2010، ص17).

بحلول العام 1940م كانت ممارسات إعادة التقييم التصاعدي للأصول طويلة الاجل، وهي تلك الممارسات التي كانت شائعة في أواخر العشرينات تكاد تكون انقرضت تماما من جودة التقارير المالية في الولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ناحية اخرى ولأغراض الاشراف والرقابة على المؤسسات المالية كان يشترط على المؤسسات المالية ان تستخدم القيمة السوقية في المحاسبة عن محافظ الأوراق المالية الإستثمارية . ولكن وبسبب مخاوف جدية من جانب كلا من وزارة الخزانة الامريكية ومنظمات الإشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية حول تأثير استخدام محاسبة القيمة السوقية على الاداء المالي للبنوك والقرارات الاستثمارية للمستثمرين فتخلت وزارة الخزانة الأمريكية ومنظمات الإشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية عن استخدام محاسبة القيمة السوقية في أغراض الإشراف والرقابة في العام 1934 م ، حيث يؤدي استخدامها إلى تقلبات كبيرة في الارباح وفي رأس المال، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة المؤسسات المالية حيث قد يؤدي إلى إنهيار النظام المصرفي كله.

1:2:1:2 مفهوم القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن مبادلة الاصل او سداد الالتزامات بها بين اطراف راغبة في اتمام عملية تبادلية حقيقية ذات معرفة معقولة ودون أن يكون بيع جبري. (صالح، 2009، ص 26)

بينما عرفت القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (المعيار ٣٩) على إنها " المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة. (Nelson, 2007 :P2)

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية مفهوم القيمة العادلة في اكثر من معيار تحددها في المعيار (107) بانها القيمة التي يمكن بها تبادل الادارة المالية في المعلومات الجارية بين الاطراف بخلاف حالات البيع الجبري او التصفية (جمعة، 2007، ص7).

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن ان تتم به مبادلة الأصول أو سداد الالتزام بها بين أطراف مطلعة او راغبة في التعامل على أساس تجاري بحت (حمدي، 2003، ص62).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان اشهر تعريف للقيمة العادلة هو التعريف الذي وضعته مصلحة الايرادات الداخلية الامريكية في 1959 م والتي تعرف القيمة العادلة بانها، السعر الذي يجعل الملكية أنها بين مشتري راغب في الشراء ، وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وانه يكون لدى كل من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية .(حماد، 2003، ص 521)

وتعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتبادل بها صل ما بين مشترى وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والراغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة آو تبعية وتتم بين مشترى راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لان التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية".

ومما سبق يمكن تعريف القيمة العادلة بانها وجود تدفق نقدي بين طرفين والذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب، ويتوفر لدى كل منهما معلومات مقبولة عن كافة الحقائق ذات الصلة، وتكون عملية التبادل بشكل اختياري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2:2:1:2 أهمية القيمة العادلة:

هناك العديد من الدراسات التي أظهرت أهمية استخدام مدخل القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي بدلاً من نموذج التكلفة التاريخية سواء على مستوى الباحثين او المنظمات المهنية التي تصدر المعايير المحاسبية في امريكا وبريطانية، وقد بينت تلك الدراسات اهمية القيمة العادلة في الآتية (ابراهيم، 2003، ص14)

إن استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية، ونظراً لأنه يقيس مدى قدرة المنشآت على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس يعكس التغيرات في الحالة المالية للمنشآت الناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف واثرها على اسعار الأسهم، فضلا عن انه يوضح مقدار التغيرات في عوائد الأسهم والمخاطر المرتبطة بها.

إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يقلل من مشكلة المكاسب المالية الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة، والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية، بينما يحتفظ بالاصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة..

إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس يحسن من جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة للمنشآت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مفهوم القيمة العادلة يتفق مع المفاهيم الأساسية للمحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB) والتابع لمعهد المحاسبين الأمريكي (AICAP) وخاصة تلك التي اعدت تطبيقاً للمعيار رقم (115)الخاص بالاعتراف والقياس ببعض الاستثمارات في الأوراق المالية المتمثلة في الديون أو حقوق الملكية.

استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس يساعد المستثمرين على تقييم اداء استراتيجيات المنشآت في ادارة استثماراتهم المالية وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية.

إن ظهور أسواق رأس المال العالمية ساهمت في تقدم نظرية التحويل والممارسة الخاصة بتسعيرالاصول الرأسمالية والخصوم والمخاطر المرتبطة بهما، فضلاً عن التطورات في اسواق رأس المال التي أظهرت ادوات مالية جديدة، وقد أجبرت هذه التطورات واضعي المعايير المحاسبية على التكيف معها وإعادة تطوير مداخل القياس والاعتراف المحاسبي التي أثبتت عدم كفايتها في التعامل مع هذه الظواهر.

3:2:1:2 أهداف القيمة العادلة:

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبني على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع ، وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها: (الزعبي، ٢٠٠٥) :

لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ب بيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخطيط لأعمال المنشأة.

إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين .

إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.

تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

4:2:1:2 مبررات تطبيق مدخل القيمة العادلة:

لقد شهد علم المحاسبة تطوراً كبيراً حيث بدا الاهتمام بالجوانب المالية والاقتصادية يتزايد يومًا بعد يوم الأمر الذي أدى إلى كبر حجم وضخامة المعلومات المالية والتي تحتاج إلى أنظمة مالية ومحاسبية تقوم بعملية تصنيف وتبويب وتلخيص والإفصاح عن المعلومات بشكل متسلسل ومنظم حتى يتسنى لجمهور المهتمين الاطلاع على هذه المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة بناءً عليها ،إذ ظهر في الوقت الحالي مفهوم القيمة العادلة والمحاسبة على أساس القيمة العادلة والذي شغل اهتمام البحث المحاسبي. (بشايرة، 2010، ص1).

ومن أهم مبررات التي دفعت إلى اللجوء إلى القيمة العادلة ما يلي: (يونس، 2011، ص ص:20-21)

ان المحاسبة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لان تكون أساسا مناسبًا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطر اف المختلفة المستخدمة لها.

ان تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغيير في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فان المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة بالرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما الحال في حالة جمع واحداث أو طرح الدينار من الدولار دون اجراء عمليات التحويل، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها.

إن القياس المحاسبي وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية يكون صالحًا وقت الحدث، حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وان الأسعار التي دفعت في الماضي تتجاهل التغيير وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيهية للأداء وبناء التوقعات المستقبلية.

إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقًا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليًا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة.

ان تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها اتخاذ قرارات خاطئة سواء من الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، ودفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة، وكذلك يتم توزيع جزء من أرس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلاً، فضلاً عن عجز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تارجع الطاقة الإنتاجية للوحدة.

5:2:1:2 كيـــفية قياس القيمة العادلة:

حدد المعيار الأمريكية رقم (157) ثلاثة أساليب للقياس القيمة العادلة وهي: (FASB,2006 ,P157)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدخل السوق :

يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة.

مدخل الدخل :

ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم في تلك المبالغ المستقبلية.

مدخل التكلفة

ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي 22 بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة 39 مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال وعلى النحو التالي:

تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية.

تقيم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة.

تقيم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصا مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكاليف التحصيل، عند الضرورة، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخزون:

تقيم البضاعة تامة الصنع والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع: تكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود المتملك في البيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة.

تقيم البضاعة تحت التصنيع بسعر البيع للبضاعة الجاهزة ناقصا مجموع: تكاليف الإتمام، تكاليف البيع، هامش ربح معقول بدل جهود الإتمام والبيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة.

تقيم المواد الخام بتكاليف الاستبدال الجارية.

تقيم الأراضي والمباني بمقدار قيمتها السوقية.

تقيم المصانع والمعدات بالقيمة السوقية المحددة عادة بالتقييم، وعندما لا يكون هنالك إثبات للقيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للمصانع والمعدات أو بسبب أن هذه البنود نادرا ما تباع، إلا كجزء من أعمال مستمرة، فإنها تقيم بتكلفة الاستبدال بعد طرح الاهتلاك؛

تقيم الموجودات غير الملموسة بمقدار القيم العادلة المحددة:

بالرجوع إلى السوق النشط.

إذا لم يوجد هناك نشط تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.

يقيم صافي الأصول أو التزامات منافع الموظفين لخطط المنافع المحددة بمقدار القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة ناقصا القيمة العادلة لأصول أي خطة، على انه يتم الاعتراف بالأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفره للمشروع في صورة استردادات من الخطة أو تخفيض في المساهمات المستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصول والالتزامات الضريبية: تقيم بمبلغ المنفعة الضريبية الناشئة عن الخسائر الضريبية أو الضرائب المستحقة بخصوص صافي الربح أو الخسارة، التي تحدد من وجهة نظر المنشاة المندمجة أو المجموعة الناتجة عن التملك، ويتم تحديد الأصل أو الالتزام الضريبي بعد الأخذ في الاعتبار التأثير الضريبي لإعادة بيان الأصول والالتزامات المحددة بقيمها العادلة ولا يتم خصمها، وتتضمن الأصول الضريبية أي أصل ضريبي مؤجل للمتملك لم يكن معترفا به قبل الضم، إلا انه ونتيجة للضم أصبح يحقق ألان معيار الاعتراف حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشرا (ضرائب الدخل).

الذمم الدائنة وأوراق الدفع، الديون الطويلة الأجل، والالتزامات، المستحقات والمطالبات الأخرى تقيم بالقيم الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الالتزام محسوبا على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للالتزامات قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين المبلغ الاسمي للالتزام والمبلغ المخصوم ليس هاما نسبيا.

العقود المثقلة بالالتزامات والمطلوبات الأخرى القابلة للتحديد للمنشاة المملوكة بمقدار القيم الحالية للمبالغ التي سيتم إنفاقها لمواجهة الالتزام المحدد بأسعار الفائدة الحالية المناسبة.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (32): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي (Barry, Eva,2010) :

إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة، فان سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

سعر العرض الحالي: الأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره.

السعر المعروض (سعر الطلب): لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به.

سعر أخر عملية: في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ أخر عملية وتاريخ تقديم التقرير (تاريخ التقييم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسعار السوق الوسطية: إذا كان لدى المشروع مراكز الصول والتزامات متقابلة.

إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقيمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بمؤثر كافية.

إذا كانت الأداة غير متداولة في السوق المالي منظم، فانه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

عند عدم القدرة على تحديد القيمة موثوقية كافية لأي سبب، فانه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وفي جميع الحالات أعلاه، يجب أن تؤخذ التكاليف التي سيتم تكبدها عند مبادلة الأداة المالية أو تسويتها بعين الاعتبار، مثل الضرائب والرسوم والأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة، بالإضافة إلى الرسوم المرفوضة من قبل الوكالات المنظمة أو البورصات (مع مراعاة مادية هذه التكاليف دائما)، وكذلك قد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (38): "الموجودات غير ملموسان " تحديدا لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي (Barry, Eva ,2010):

الأسعار المدرجة في السوق النشط هوا فضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر العرض الحالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساس يمكن بناء عليه القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقيم الأصل.

القيم الممكنة احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها. تشمل هذه الأساليب حيث يكون ذلك مناسبا تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة المستقبلية المقدرة من الأصل.

إما عند القياس اللاحق للاعتراف المبدئي لهذه الأصول غير الملموسة، فان تحديد القيمة العادلة عند استخدام أسلوب إعادة التقييم لا يتم إلا بموجب السعر السوقي في سوق نشط، فان لم يعد ممكن تحديد القيمة السوقية في فترات لاحقة، فتكون القيمة العادلة هي سعر السوقي المحدد في أخر عملية إعادة تقيم، مطروحا منه أي إطفاء متراكم أو خسائر لانخفاض القيمة لاحقة لتاريخ إعادة التقييم المعتمدة.

ومن أهم محددات تطبيق مفهوم القيمة العادلة:

يواجه مفهوم القيمة العادلة التحديات التالية : (مطر والسويطين، 2012، ص 199).

عدم حيادية ودقة القياس المحاسبي وفق هذا المنهج بسبب التحيز واختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية، لاعتماده جزئياً على أساليب قياس تحكمية.

يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية ، تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة المحققة.

يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المنشأة، عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة ومنتظمة ، أو لا يتوفر لها معلومات كافية غن خصائصها الفنية، مما يعيق إجراء المقارنات بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق منهج القيمة العادلة، فترة أطول من الوقت، قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية في الوقت المناسب، فتفقد هذه المعلومات خاصية التوقيت الملائم.

يؤدي تعدد بدائل القياس بالقيمة العادلة إلى نتائج تختلف حسب مخرجات قياس كل منها، مما يفقد البيانات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها للمقارنة.

تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم، ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة، يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتاً واستقراراً بفعل العديد من الـتأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية، وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة.

3:1:2 مفهوم القيمة الجارية (الحالية، الاستبدالية):-

1:3:1:2 مقدمة:

يعد مدخل القيمة الجارية لمعالجة البيانات المالية في الفترات التضخم حديثا نسبيا، حيث بدأ استخدامه للمرة الأولى في ببريطانيا في بداية السبعينات من القرن العشرين، وانتشر بعد ذلك في بلدان مجموعة الدول الإسكندنافية التي اعتمدته لإعداد القوائم المالية المنشورة، حيث يحتسب صافي ربح أو خسارة الفترة المالية بالفرق بين إيرادات الفترة و نفقاتها البيانات المالية المنشورة على استخدام الرقم القياسي الخاص بأسعار السلع المتعلقة بالقوائم المالية للمنشأة، ويأخذ في اعتباره التغير الحادث في بأسعار كل نوع من أنواع عناصر المركز المالي سواء بالزيادة أو بالنقص ،ولا يكتفي باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار كما هو الحال في مدخل التكلفة؛ التاريخية المعدلة. لذلك فإن مدخل القيمة الجارية يتفوق على الأساس السابق من حيث ملاءمته لقياس الكفاءة؛ ويعد أكثر ملاءمة من حيث اعتباره وسيلة للمحافظة على رأس المال المادي أو العيني، وأداة لتقدير التدفقات النقدية. (مطر والسويطي، 2012، ص 187)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ظهرت في أدبيات المحاسبة عدة طرائق للتعبير عن القيمة الجارية وأهمها:

طريقة القيمة الحالية.

طريقة تكلفة الاستبدالية.

طريقة صافي القيمة البيعية (القابلة للتحقق).

2:3:1:2 مفهوم القيمة الجارية :

عرف حنان القيمة الجارية بأنها "تتمثل في ذلك المقدار من النقدية (أو ما يعادلا) الذي يمكن أت تتحمله المنشأة لو أنها امت (حالة افتراضية) بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي أو لو أنها قامت بإعادة تصنيع أصول أنتجتها ذاتياً . (حنان، 2013، ص 369)

كما يمكن تعرف نموذج التكلفة الجارية بأنه طريقة للقياس على أساس أسعار السوق أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق أو التكلفة الإحلال. وتعتمد هذه الطريقة على الرقم القياسي الخاص للأسعار. (السيد، 2009، ص 157)

و يعرف (القاضي، وحمدان، 2001) التكلفة الجارية بأنه " طريقة تقوم على تقويم موجودات الوحدة الاقتصادية وتحديد الدخل الدوري لها باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي بحيث يتم المحافظة على رأس المال سليماً من الناحية الاقتصادية وليس الناحية النقدية فحسب ".

3:3:1:2 أسس محاسبة القيمة الجارية ومميزاته:

تستند محاسبة القيمة الجارية لعدة أسس وهي كالتالي: (حنان، 2013، ص ص:111-113)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تعديل للبيانات التاريخية وفق الأسعار الخاصة بأصول المنشأة وليس وفق المستوى العام للأسعار، وأن هذا التعديل يثبت في السجلات حيث تعتمد القيم الجديدة الجارية. وهذا يعني أن محاسبة القيمة الجارية تمثل بديلا للقياس المحاسبي التاريخي، وأن هذا البديل الجديد يهدف إلى عكس التغيرات الخاصة في الأسعار التي تهم للمنشأة على القوائم المالية.

2- إن محاسبة القيم الجارية هي بديل حقيقي للمحاسبة التقليدية وفق التكاليف التاريخية. ففي محاسبة القيم الجارية ليس الأمر مجرد إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية باستخدام وحدات قياس موحدة القيمة، إنما هي خروج عن أهم قواعد ومبادئ محاسبة التكلفة التاريخية، على وجه الخصوص خروج عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع المطبق عموماً في محاسبة التكلفة التاريخية، فالاعتراف بالتغيرات في الأسعار الخاصة "أسعار أصول المنشأة" معناه رفض أساس التكلفة التاريخية وعدم التقييد بالمفهوم التقليدي لتحقق الإيراد والربح. فإتباع محاسبة القيم الجارية يؤدي إلى تجنب أخطاء التوقيت فقط في نموذج صافي القيمة البيعية، أما نموذج التكلفة الاستبدالية فيوجد به أخطاء التوقيت الناتجة عن تأجيل الاعتراف بالتغيرات في قيم الأصول إلى أن يتم عقد الصفقات والمبادلات.

3- في محاسبة المستوى العام للأسعار كان التعديل للبنود غير النقدية وحساب مكاسب وخسائر للبنود النقدية. أما في محاسبة القيمة الجارية فيقتصر التعديل على الأصول غير النقدية، وتبقي الأصول النقدية دون تعديل لأنها تظهر دائما بأسعارها الخاصة التي لا تتغير من وقت لآخر لذلك، لا تظهر في محاسبة القيمة الجارية مكاسب أو خسائر في القوة الشرائية العامة للبنود النقدية.

4- إن إتباع محاسبة القيم الجارية يؤدى إلى الاعتراف بمكاسب أو خسائر حيازة الأصول غير النقدية وذلك بمجرد حدوث تغير في أسعارها الخاصة ارتفاعا أو انخفاضا، وتعد هذه النتيجة إحدى مزايا تطبيق محاسبة القيم الجارية، إذ أن مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية هي مؤشر هام لتقييم كفاءة الأداء الإداري، خاصة في مجال المضاربة على أسعار الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- ولكن مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية لن تمثل قيماً حقيقية ما لم يراعَ عند قياسها أثر التغير في المستوى العام للأسعار، أي أثر التغير في القوة الشرائية للنقود. لذلك، فإن، محاسبة القيم الجارية سوف تتضمن أخطاء القياس الناتجة عن عدم توحيد قيمة وحدة القياس النقدي المستخدمة، بينما تتجنب محاسبة المستوى العام للأسعار أخطاء القياس تلك .

أن استخدام محاسبة تغيرات المستوى النسبي للأسعار "وليس المستوى الخاص" كأساس لتعديل بنود القوائم المالية ينتج مكاسب وخسائر حيازة حقيقة، إذ أنه "في هذه الحالة" يتم استبعاد أثر التضخم النقدي، أي أثر تغير القوة الشرائية للنقود، وهكذا، يمكن تجنب أخطاء كل من التوقيت والقياس في الوقت نفسه. ويعرف النموذج الذي يستخدم الأسعار النسبية بمحاسبة القيم الجارية المعدلة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار .

أما مميزات أساس التكلفة الجارية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية (السيد، 2009، ص 158):

تستخدم كأداة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

تعتبر طريقة حديثة للقياس المحاسبي.

تمثل وسيلة للحفاظ عل رأس المال.

تأخذ التغيرات الجارية التي تطرأ على كافة بنود قائمة الدخل.

يقاس الدخل على مرحلة الصافي لدخل العمليات الجارية والدخل الناجم عن حيازة البنوك غير النقدية.

4:3:1:2 شروط وأصناف التكلفة الجارية:

أنا من أهم شروط تطبيق أسلوب القياس المحاسبي التكلفة الجارية أن تتوفر النقاط التالية (الوقاد، 2011، ص289)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتماد أساس قياس ساري.

اعتماد الرقم القياس الخاص للأسعار.

ضرورة فصل أرباح أو خسائر التشغيل عن البنود النقدية وغير النقدية.

قياس التغيير في كل بند من بنود المركز المالي وقائمة الدخل على حدة.

ومن أجل التعبير عن تلك القيمة الجارية ظهرت في أدبيات المحاسبة عدة طرق أهمها - :نموذج القيمة الحالية - .نموذج صافي القيمة البيعية - . نموذج تكلفة الاستبدال .

أولاً: القيمة الحالية:-

تحدد قيمة الأصل أو مجموعة الأصول على أساس قيمة التدفقات النقدية الواردة أو الصادرة من المنشأة بسبب هذا الأصل أو بسبب مجموعة الأصول .وتقاس القيمة الحالية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة واقعي .وتمثل القيمة الحالية الأساس المثالي لتقييم موارد والتزامات المنشأة، وذلك نظرًا لأنها تتفق مع الهدف الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية وهو التنبؤ بالمقدرة النقدية المستقبلية للمنشأة.

وكما لاحظنا يشترط لتطبيق هذه الطريقة ما يلي (القاضي وحمدان، 2001) :

التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق من خلال استخدام الأصل .

حصر التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة مالية من حياة الأصل .

التنبؤ بعدد السنوات المتوقع أن تبقى فيها الأصل صالحاً للاستخدام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختيار معدل فائدة مناسب .

ثانياً : صافي القيمة البيعية :-

صافي القيمة البيعية (أو سعر الخروج الجاري) لأصل ما، هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حالياً إذا تم بيع الأصل في السوق مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع.

يقوم هذا الجزء على افتراض أن قيمة الأصل هي قيمته السوقية الحاضرة مخصوماً منها نفقات التخلص منه. ومن ثم تعرف صافي القيمة القابلة للتحقق بأنها المبلغ النقدي الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل. ويستخدم هذا المدخل لعلاج آثار التغيرات السعرية الخاصة كبديل لمدخل القيمة الحالية لتلافي ما يكتنفها من صعوبات، حيث يسهل تحديد القيمة السوقية الحاضرة التي يفترض أنها تعكس اتفاق توقعات المشترين والبائعين حول التدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الفائدة التي على أساسها يتم اتخاذ قرارات الاستثمار من عدمه. (بدوى وعثمان، 2011، ص 98).

خصائص نموذج محاسبة صافي القيمة البيعية :

يعتمد هذا النموذج على الخصائص التالية: (الشيرازي، 1990، ص 521)

1-أسعار البيع هي أساس التقويم المستخدم.

2- فرض ثبات وحدة القياس .

3- عدم الاعتماد على مبدأ التحقق المحاسبي .

4- الفصل بين دخل النشاط الجاري وبين مكاسب / خسائر الحيازة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقييم محاسبة صافي القيمة البيعية :

أهم مزايا صافي القيمة البيعية (سعر الخروج الجاري) (حنان، 2013، ص ص:144-146)

إن سعر الخروج الجاري والقيمة الحالية لأصول ما يقدمان مقياسان مختلفان عن المفهوم الاقتصادي للتكاليف البديلة .فالتكلفة البديلة من وجهة نظر المنشأة هي إما القيمة النقدية التي ستشتق من بيع الأصل أو القيمة الحالية للمنافع التي ستنتج عن استخدام الأصل .إن كلتا القيمتين مهمتان لاتخاذ القرار بالاستمرار في استخدام الأصل أو بيعه وكذلك القرار فيما إذا كانت المنشأة ستستمر في عملياتها الطبيعية.

تقدم معلومات هامة وضرورية لتقييم سيولة المنشأة وتلاؤمها المالي .فالمنشأة التي تتصرف بأصول يمكن تحويلها إلى سيولة كبيرة لها حظ أكبر في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة من منشأة تحتفظ بأصول ذات قيمة بيعية ضئيلة. وهكذا، فإن تطبيق محاسبة سعر الخروج الجاري سيؤدي إلى ازدياد الاهتمام بقائمة المركز المالي.

تعتبر مرشداً جيداً لتقييم مدى تحقيق وظيفة الحراسة المناطة بالإدارة، فهي على خلاف أسعار الدخول والتكاليف التاريخية التي تعكس التضحيات الجارية بإفصاحها عن أسعار البيع القابلة للتحقيق.

عدم عن الحاجة إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على العمر الإنتاجي المقدر .فاستهلاك دورة محاسبية معينة وفق أسعار الخروج الجارية هو عبارة عن الفرق بين سعر الخروج الجاري لهذا الأصل في أول وآخر الدورة المحاسبية.

القابلية للإجراء وإعداد القوائم المالية في عديد من المنشآت .كما أوضحت الدراسات الميدانية، مثلاً في مجال الصناعات الإلكترونية وحيث يتصف سعر السوق بالموضوعية وقابلية التحقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى جانب المزايا السابقة توجد بعض المساوئ والسلبيات (حنان، 2013، ص ص: 144-146):

إن محاسبة أسعار الخروج الجارية تقدم معلومات نافعة وملائمة بالنسبة للأصول المتوقع بيعها والتي يمكن تحديد سعرها في سوق" نظامية"، وكذلك عندما تتوفر أسواق للسلع والتجهيزات المستعملة بهدف تقويم الأصول الثابتة وتحديد أعباء الاستهلاك .وهذه السوق "النظامية "متوفرة عادة للإنتاج النمطي، ولكن من الصعب تحديد القيمة القابلة للبيع لتجهيزات مصممة بناء على طلب المنشأة ومواصفات خاصة واستخدامات بديلة محدودة، وهنا يأتي دور المقدر الخبير.

إن تقويم بعض الأصول والالتزامات وفق أسعار الخروج الجارية لم يحل حتى الآن المشكلة بشكل ملائم ومرضٍ .فمن ناحية هناك صعوبة في تقويم الأصول غير الملموسة وبشكل خاص تقويم شهرة المحل .بصورة عامة، فإن غياب الأسواق يجعل تحديد القيمة القابلة للتحقيق أمرا صعبا .ومن ناحية ثانية هناك مشكلة تقويم الالتزامات :هل تقوم على أساس القيمة التعاقدية أم تقوم على أساس المبالغ اللازمة لإعادة التمويل والحصول عليها من جديد؟

إن التخلي عن قاعدة تحقق الربح عند البيع وافتراض تصفية موارد المنشأة عند إتباع أسعار الخروج الجارية يتعارضان مع الفرض السائد باستمرارية المشروع.

تتجاهل تغيرات القوة الشرائية في البنود النقدية وكذلك تغيرات القوة الشرائية العامة.

إن العقبة الرئيسية التي تقف في طريق تطبيق محاسبة أسعار الخروج هي صعوبة أو استحالة الحصول على أسعار بيع على أساس موضوعي لكثير من بنود قائمة المركز المالي. ولعل ذلك يفسر لنا التأييد النسبي الكبير الذي تلقاه محاسبة تكلفة الاستبدال لدى الباحثين والممارسين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: طريقة التكلفة الاستبدال:

يطلق عليها أيضاً السعر الداخل وتحتسب التكلفة الاستبدالية لبند الموجودات، من خلال التعرف على تكلفة اقتناء الأصل المماثل للأصل الذي بحوزة المنشأة عند إعادة التقييم. وتتمثل هذه التكلفة في مقدار النقدية أو ما يعادل النقدية التي يمكن أن تتكبدها المنشأة لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي، من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي المتبقي للأصل. (مطر والسويطي، 2012، ص196)

كما يتم الإشارة إلى التكلفة الاستبدال على أنها المبلغ الواجب دفعه من أجل الحصول على أصل مماثل للأصل الموجود وتتم الإشارة إليها على أنها أثارت الجدل بين المحاسبين وبخاصة حول عبارة الأصول المماثلة حيث ظهرت عدة معانً لها:

تكلفة استبدال للأصول المستخدمة.

تكلفة استبدال للأصول المماثلة.

تكلفة استبدال الأصول الجديدة.

تقييم محاسبة التكلفة الاستبدال:

يؤدي تطبيق محاسبة سعر الدخول الجاري أو تكلفة الاستبدال إلى تقسيم أرباح الدورة إلى أرباح العمليات العائدة للنشاط التشغيلي الجاري وإلى مكاسب حيازة الأصول والتي تقسم بدورها إلى مكاسب حيازة محققة ومكاسب حيازة غير محققة .إن هذا التقسيم يقدم لقراء القوائم المالية مجموعة من المزايا (حنان، 2013، ص ص:132-133):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يساعد تقسيم أرباح الدورة في تقييم أداء مديري المشروع في الدورة الحالية والدورات الماضية .فالقسم الأول من الأرباح، أرباح عمليات النشاط الإنتاجي العادي، ينتج بصورة رئيسة عن قرارات الإدارة في مجال الإنتاج والاستثمار الطويل الأجل ويعكس مستوى كفاءة الأداء في العملية الإنتاجية داخل المشروع، أي في مجال خاضع لرقابة الإدارة .لذلك يعد ربح العمليات مؤشرا لقياس مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق الوظيفة الأساسية في المشروع، وهي وظيفة إنتاج وتسويق سلعة معينة أو مجموعة من السلع بصورة تحقق أهداف المشروع، الربح مثلا أما مكاسب الحيازة فإنها تنتج عن عوامل خارجية وغير خاضعة لتأثير الإدارة عادة .لذلك، فإنها لا تتصف بالدورية .فهي متعلقة بالتطورات الاقتصادية خارج المشروع.

إن تقسيم الأرباح إلى أرباح العمليات ومكاسب الحيازة يساعد في اتخاذ القرارات، فربح العمليات الخاضعة لتأثير الإدارة يسمح بتحديد ربحية الاستثمارات الأساسية لفترات طويلة الأجل، كما ويسمح بالتنبؤات بتطور هذه الأرباح واتخاذ القرارات استنادا إلى هذه التنبؤات.

يتلاءم مفهوم الربح التشغيلي الجاري مع مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية الطبيعية فهو أكبر مبلغ ممكن توزيعه دون الأضرار بالطاقة الإنتاجية الطبيعية للمشروع .لذلك يسمى هذا الربح أحياناً بالربح القابل للتوزيع.

إن التقسيم الثنائي لأرباح المدورة يقدم معلومات هامة تساعد في التحليل والمقارنة بين نتائج أعمال المشروع لعدة دورات وبين المشاريع المماثلة.

ن تحديد الربح التشغيلي الجاري يستند إلى قاعدة تحقق الإيراد عند البيع، وهذا ما تقدمه محاسبة التكلفة التاريخية .ولكن محاسبة أسعار الدخول الجارية تضيف إلى ذلك مكاسب الحيازة. وهكذا فإن محاسبة أسعار الدخول" تكلفة الاستبدال "تمثل تخليا عن قاعدتي تحقيق الإيراد والحيطة والحذر، لأنها تعترف بالأرباح والخسائر عند" استحقاقها "وليس عند تحقيقها فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلبيات محاسبة التكلفة الاستبدالية :

من رغم بساطة هذا المفهوم نظرياً إلا أنه يواجه صعوبات جمة في التطبيق العملي (مطر والسويطي، 2012، ص196):

عدم وجود سوقاً نشطة يمكن الحصول منها على تكلفة استبدال معدات الصناعية المتخصصة والمتنوعة المصادر.

صعوبات في تحديد تكلفة الإحلال بالدقة المطلوبة.

اللجوء إلى الاجتهادات والتقديرات الشخصية.

إظهار الأصول بالقيم الحكمية قد يؤدي إلى ظهور أرباح غير محققة.

عدم إمكانية إجراء المقارنات.

المبحث الثاني

عمليات المرابحة

1:2:2 مقدمة:

تعتبر المرابحة والمرابحة المركبة (الآمر بالشراء) من أكثر الصيغ التمويلية التي تستخدمها المصارف وتختلف نسبة العمليات التي تستخدم فيها صيغة المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء بين مصرف وآخر ففي بعض المصارف لا تقل هذه النسبة عن 92% من أجمالي العمليات التي ينفذها المصرف وفي المصارف أخرى تصل هذه النسبة إلى 43%. (الشمري، 2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونشأت فكرة بيع المرابحة في مفهومها البسيط والمركب لتحقيق غرضين، الأول هو نشدان الخبرة. كـأن يطلب أحد المتعاقدين من الآخر أن يشتري سلعة، ويعده بشرائها منه وتربيحه فيها، معتمداً في كل ذلك على خبرة المطلوب منه. أما الثاني فهو طلب التمويل؛ إذ يطلب منه شراء السلعة ويعده بشرائها وتربيحه فيها، باعتبار أن المأمور سبيعها له بثمن مؤجل كله أو بعضُه، ومن المعروف ان الشراء بثمن المؤجل هو من يحرك جُل طالبي التعامل مع المصارف عن طريق المرابحة. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،معايير المحاسبة و المراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015)

2:2:2 تعريف المرابحة:

تعرف المرابحة بأنها: بيع السلعة بالمواصفات التي حددها الآمر بالشراء بمثل الثمن الأول الذي اشتراها المصرف السالمي مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وعلى أساس الوعد الملزم بالشراء (شويدح، 2007) ،

يمكن تعريف المرابحة بأن يقوم المصرف بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناءً على دراسته لأحواله، أو بناءً على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق لهذه السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة، وهو أن يعين البنك قيمة الشراء مضافاً إليها ما تكلفه المصرف من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغاً معيناً من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها ويتضح مما سبق أن التمويل بالمرابحة ينقسم إلى قسمين (ناصر و بوشرمة، 2010):

بيع المرابحة العادية : وهي التي تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيع المرابحة المقترنة بالوعد : وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف :البائع المشتري والبنك باعتباره وسيطاً بين البائع والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، ويستخدم أسلوب المرابحة المقترنة بالوعد في البنوك الإسلامية التي تقوم بشراء السلع حسب المواصفات التي يطلبها العميل، ثم إعادة بيعها مرابحة للواعد بالشراء أي بثمنها الأول، مع التكلفة المعتبرة شرعًاً بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين.

كما عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بيع المرابحة هو "البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر ويتواعدان على تنفيذ هذا التفاوض الذي يطلب بمقتضاه الآمر من المأمور شراء سلعة لنفسه، ويعد الآمر المأمور بشرائها منه وتربيحه فيها، على أن يعقد بيعاً بعد تملك المأمور للسلعة، وهذا البيع قد يكون مع عدم الإلزام للأمر بالشراء أو مع الإلزام له " (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،معايير المحاسبة و المراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015)

ويمكن تعريف المرابحة باختصار هو بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معلوم متفق عليه بين المتعاقدين.

3:2:2 شروط المرابحة المركبة (للآمر بالشراء) :

يلزم لصحة المرابحة، بالإضافة للشروط العامة المتعلقة بالعقد (الأهلية-المحل-الصيغة) بعض الشروط التي تتمثل في الآتي (طايل، 2012، ص 247)

أن تكون قيمة البضاعة (السلعة) في الشراء الأول معلوماً للآمر بالشراء بما في ذلك جميع النفقات أو المصرفات المعتبرة.

أن يكون الربح معلوماً للطرفين، لآنه جزء من الثمن الذي تم تحديد قيمة السلعة بموجبه.

عندما تم إبرام العقد الأول ينبغي أن يكون صحيحاً لا تشوبه أي شائبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا.

أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة.

4:2:2 تقسيمات المرابحة المركبة (للآمر بالشراء) :

المرابحة للآمر بالشراء قد تكون مع إلزام الوعد بوعده، أو مع عدم إلزامه، وقد اشترط الذين قالوا بصحة هذا البيع من الأقدمين عدم إلزام الآمر بوعده، وانتهى مجمع الفقه الإسلامي مؤخراً لذات هذا الحكم؛ ولذلك مُنح الآمر بالشراء الخيارَ في شراء السلعة أو العدول عنها عند عرضها عليه من قبل المأمور؛ وذلك لئلا تفضي هذه المعاملة لبيع ما ليس عند الإنسان المنهي عنه، وغيره من المحذورات الشرعية التي ذكروها تفصيلاً، ولكن بعض الفقهاء المعاصرين أجازوا المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام بالوعد.(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،معايير المحاسبة و المراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015)

أولاً: المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام وأحكامها:

على المأمور- في حال قبول طلب الآمر – أن يقوم بشراء السلعة لنفسه بعقد بيع صحيح بينه وبين مالك السلعة. ويعتبر خذا الشراء تنفيذاً للمواعدة الملزمة قضاء بين الآمر والمأمور.

يعرض المأمور السلعة على الآمر. ويجب على الآمر قبولها بمقتضى المواعدة الملزمة قضاء، ويؤسسان على ذلك عقد بيع.

يجوز في المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام دفع ما يعرف بهامش الجدية عند توقيع الاتفاق الأول، وقبل شراء المأمور للسلعة. ويعرف هامش الجدية بالمبلغ الذي يدفعه الآمر بالشراء بناء على طلب من المأمور ليستوثق المأمور أن الآمر جادّ في طلبه السلعة، على انه إن عدل الآمر عن شراء السلعة جبر الضرر الفعلي الذي يلحق المأمور من هذا المبلغ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1) للمأمور أن يرجع على هامش الجدية بمقدار الضرر الذي أصابه إذا نكل الآمر عن شراء السلعة.

(2) إذا لم يَفِ هامش الجدية بالضرر الذي أصاب المأمور فلع أن يعود على المر بما تبقى من الخسارة .

ثانياً: المرابحة للآمر بالشراء مع عدم الإلزام وأحكامها:

يطلب أحد المتعاملين (الآمر بالشراء) من الآخر (المأمور) شراء سلعة، ويَعِدٌ أنه متى اشتراها المأمور لنفسه، فسيقوم الآمر بشرائها منه ويربحه فيها. ويعتبر هذا الطلب بمثابة رغبة بالشراء وليس إيجاباً.

على المأمور – في حالة قبول هذا الطلب- أن يعمل على شراء السلعة لنفسه بعقد بيع صحيح بينه وبين مالك السلعة.

على المأمور –من بعد تملكه للسلعة- أن يعرضها مجدداً على الآمر، وفقاً لشروط المواعدة الأولى. ويعتبر هذا العرض إيجاباً من المأمور.

عند عرض السلعة على الآمر يكون له الخيار في أن يعقد عليها بيعاً، أو يعدل عن شرائها. بمعنى أن الآمر غير ملزم بوعده. فإذا اختار التعاقد، كان ذلك قبولاً منه للإيجاب. فينشأ بذلك عقد بيع صحيح بين الآمر والمأمور.

إذا عدل عن شرائها استقرت السلعة في ملكية المأمور، وله أن يتصرف فيها بأي وجه من وجوه التصرفات الجائزة في الملك.

إذا اشترط على الآمر بالشراء أن يدفع قسطاً أول، فيجب أن يكون الدفع بعد توقيع العقد، ويكون القسط جزءاً من ثمن هذا البيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5:2:2 إجراءات تنفيذ المرابحة المركبه (للآمر بالشراء) :

يتطلب تطبيق صيغة المرابحة إتباع خطوات معينة، فقد أشار (الشمري، 2014، ص 208) إلى أن الخطوات العملية لبيع المرابحة للأمر بالشراء تتضمن:

يقوم العميل بتقديم طلب الشراء إلى البنك الإسلامي، أي أن المصرف يقوم بإعطاء العميل النموذج الذي يحتوي:

ـمواصفات السلعة المطلوب شرائها ومصدر شرائها.

الثمن الأصلي لهذه السلعة في ضوء المعلومات المتاحة.

بعض المستندات المتعلقة بالعميل.

شروط التسليم ومكانه.

غير ذلك من البيانات والمعلومات التي يطلبها البنك الإسلامي.

عندها يقوم البنك الإسلامي بدراسة الطلب المقدم منة قبل العميل لتحديد جدواه والمخاطر التي من المحامل إن يتعرض لها كما عليه أن يطلع على:

التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة في الطلب المقدم من العميل.

دراسة السلعة وسوقها من ناحية المخاطر والقابلية للتسويق.

دراسة النواحى الشرعية للتجارة في السلعة المرغوب شراؤها.

دراسة تكلفة الشراء ونسبة الربح في ضوء الفواتير المبدئية المقدمة من المورد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الضمانات المقدمة من العميل .

دراسة مقدار ضمان الجدية والأقساط وآجال سدادها .

بعد أن تتم عملية أبرام الوعد بين البنك الإسلامي والعميل أو ما يسمى بالتعهد بالشراء مع العميل أن وافقت على طلبه ووافق على شروطها في نسبة الربح وكيفية سداد ثمن البضاعة والضمانات المشروطة

في حالة الموافقة من قبل البنك الإسلامي على تنفيذ العملية بعد بيان جدواها تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحرير نموذج يسمى الوعد بالشراء لإلزام العميل بشراء البضاعة أو السلعة عند ورودها، وهناك خلاف فقهي حول هل الوعد بالشراء ملزم أم لا، ويرى جمهور الفقهاء المعاصرين أنه ملزم في المعاملات المالية لأحدى الطرفين ولاسيما في هذا الزمن من الذي انتشر فيه فساد الذمم، ويقوم العميل أحياناً بسداد مبلغاً من المال يسمى ضمان الجدية.

ومن أهم البيانات التي تسجل في هذا النموذج ما يلى:

بيانات ومعلومات عن العملية مستقاه من طلب الشراء.

بيانات ومعلومات عن الربحية.

بيانات ومعلومات عن ضمان الجدية والأقساط.

بيانات ومعلومات عن الضمانات الأخرى.

الثمن الأصلي من واقع فاتورة المصدر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكاليف والمصاريف الإضافية المتعلقة بالسلعة حتى تصل مخازن أو مستودعات البنك الإسلامي أو أي مكان يتفق عليه.

مكان وتاريخ التسليم .

مخاطر الشراء والنقل وأساليب التأمين عليها لأنها تقع على البنك الإسلامي.

إبرام عقد المرابحة بين العميل والبنك الإسلامي ويتضمن العقد عدة بيانات أهمها :

أطراف التعاقد .

ثمن البيع الأصلي والمصروفات والأرباح.

مقدار ضمان الجدية والأقساط قيمة وزمناً .

الضمانات التي يقدمها العميل.

وفي هذا الخصوص لا يجوز إتمام هذه الخطوة إلاّ بعد تملك المصرف السلعة وحيازتها، وإتمام هذه الخطوة يقوم العميل باستلام البضاعة من ممثل البنك الإسلامي ويقوم بالسداد في المواعيد المقررة.

6:2:2 مخاطر التي تتعرض لها البيع بالمرابحة:

من أهم المخاطر التي يتعرض لها عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية (الشمري، 2014، ص 204) :

عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق.

تأجيل السداد عمداً، لعدم وجود عقوبات على التأجيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر الضمانات، نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.

مخاطر الرجوع في الوعد، علماً بأن معظم البنوك الإسلامية تأخذ بإلزامية الوعد.

مخاطر رفض السلعة لوجود عيوب فيها.

7:2:2 خريطة الإجراءات التنفيذية لبيع المرابحة للآمر بالشراء من إعداد الباحث :

النموذج رقم (2): خريطة الإجراءات التنفيذية لبيوع المرابحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (2): خريطة الإجراءات التنفيذية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8:2:2 تسعير المرابحة:

يعد قرار تسعير المنتجات ومنها المرابحة في البنوك الإسلامية أحد أهم وأصعب القرارات الإدارية والمالية، والشغل الشاغل للعديد من البنوك نظراً لتأثيره على العوائد من العمليات الخاصة بكل منتج في الأمد القصير أو الطويل، ويؤثر بشكل مباشر على وزن مبيعات، وتعتبر التكاليف أحد العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها متخذو القرارات في تسعير، بالإضافة إلى العوامل عدة يجب أخذها بعين الاعتبار أهمها: طبيعة المنافسة في السوق، مخاطر العمل، العائد المستهدف على الاستثمار، والتشريعات والقوانين الدولية والمحلية..... وغيرها (وادي، وأبو شوارب، 2006، ص2).

ومن أهم المواضيع التي يجب أن تكون مثار بحث جدّي للإدارات البنوك الإسلامية والمهتمين بالصيرفة الإسلامية في مجال تسعير المنتجات المصرفية، الأساس الذي يمكن اعتماده لتحديد معدل أو نسبة الربح المقبولة للبنك في عمليات التمويل المختلفة، حيث أن إشكالية تحديد هامش الربح غالباً ما تثار في معرض أدوات التمويل التي تعتمد على عقود البيع، كالمرابحة، والتي تعتبر على وجه الخصوص أكثر الأدوات مجالاً لإثارة هذه الإشكالية، نظراً لكثرة استخدامها من قبل البنوك الإسلامية (الدروبي،2009 ، ص1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

مقدمة:

يتناول هذا المبحث الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

1:3:2 الدراسات باللغة العربية:

دراسة حماد (2003) بعنوان "مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك"

هدفت الدراسة إلى تحليل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في البنوك المصرية وذلك في ضوء خاصيتي الملائمة و الموثوقية، والتعرف على القيمة العادلة والقيام بدارسة ميدانية للتعرف على أراء العاملين في الجهاز المصرفي بخصوص النموذج المناسب للتطبيق. واستخدمت الدراسة الاستبانة من خلال توزيعها على المصارف التجارية المصرية بأسلوب المسح الشامل.

توصلت الدارسة إلى نتائج هامة منها تخوف المراجعين من قيام إدارات البنوك بإساءة استخدام تقديرات القيمة العادلة في التلاعب في الدخل، كما أن مراجعة تقديرات القيمة العادلة سوف تلقي بأعباء إضافية على المراجعين، كما أنه يُمكن تطبيق القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية من توفير معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.

توصلت الدراسة إلى توصيات هامة منها: تطبيق مفهوم القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية يوفر معلومات ذات موثوقية عالية، عقد دورات تدريبية للمحاسبين في البنوك فيما يتعلق باستخدام القيمة العادلة وكيفية الاستفادة من التقديرات القيمة العادلة ومدى أهميتها للوصول إلى معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية، وتوفير أساليب تساعد المراجعين على التأكد من استخدام تقديرات القيمة العادلة بدقة ومصداقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستفادة من دراسة حماد (2003) هو التعرف على أهمية القيمة العادلة بالنسبة للبنوك ومدى أهميتها في توفير المعلومات والبيانات المالية، ومشكلاتها في التطبيق .

دراسة شاهين (2005) بعنوان " مدخل محاسبي مقترح لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية "

هدفت الدراسة إلى بناء مدخل متكامل لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية وفقاً لفقه المعاملات الإسلامية، وهدفت الدراسة إلى بناء إطار عملي متكامل لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، حيث تم جمع بيانات الدراسة من خلال الكتب والدوريات والدراسات السابقة ثم تحليلها وتفسير النتائج والموقوف على إمكانية تعميمها. كما قام الباحث بتصميم نموذج تطبيقي حيث يعرض فيه حالة افتراضية يتم من خلالها إثبات الفروض المطروحة استناداً إلى قواعد ومقومات الإطار المذكور.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أهمها: أن الضوابط والأسس المحاسبية المعمول بها لقياس الأرباح بصورتها الحالية لا توفر قياسًا موضوعيًا لعملية قياس وتوزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين في البنك الإسلامي، هنا كحاجة ضرورية لمدخل محاسبي متكامل لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك لإسلامية تتمثل في تحديد وحصر نوعية الأرباح المتحققة والمصادر المتأتية منها، والأسس والقواعد التي تقوم عليها بما يحقق أهداف الموضوعية والتكامل والعدالة المستندة إلى فقه المعاملات الشرعية المصرفية. تتمثل أهم مبادئ المدخل المحاسبي المقترح في مبدأ إبراز وتأصيل القواعد و الأسس التي تقوم عليها عملية قياس الأرباح و توزيعها بما يحقق مبدأ القياس الموضوعي ومبدأ النفعية الذي يخدم أهداف المودعين والمساهمين على السواء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية الذي يعدها لبنك في ختام الفترة المحاسبية القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية قياس وتوزيع الأرباح في البنك الإسلامي، بما يؤدي إلى زيادة الوعي المحاسبي والمصرفي وتبصير شركاء البنك (المودعين) بما يجري عليه العمل في البنك، الأمر الذي يعزز موقفه التنافسي مع البنوك الأخرى وضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن فصل إيرادات العمليات المصرفية الخدمية عن إيرادات العمليات التمويلية والاستثمارية

الاستفادة من دراسة شاهين (2005) في تكوين الاطار النظري و التعرف على متغيرات الدارسة وتكوين فكرة عن منهجية الدراسة التي يستحسن اتباعها.

دراسة المبيضين والمعموري والمبيضين (2009) بعنوان " دور الاعتماد المزدوج لتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية ".

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية ومعرفة تأثير إعادة تقدير الأصول بالقيمة العادلة على ملائمة القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة و بيان تأثير إعادة تقدير الأصول بالقيمة العادلة على موثوقية القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة مشكلات البحث وإثبات الفرضيات في الجانب النظري و تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي لدراسة متغيرات الدراسة و الإجابة على أسئلتها و اختبار فرضياتها.

اوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات أهمها: بينت الدراسة أن هنالك تحفظات على القيمة العادلة من قبل هيئة الأوراق المالية ومراقب الشركات في الأردن، كما بينت الدراسة ان البينات المالية المعدة وفقاً لإعادة تقدير الأصول بالقيمة العادلة تزيد من القدرة التنبؤية لمتخذ القرار، كما أشارت معظم أفراد العينة بأن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً القيمة العادلة أكثر موثوقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أوصت الدراسة إلى إصدار دليلاً إرشادي خاص بالقيمة العادلة وتطبيقاتها من قبل الجهات المعنية في الأردن للمساعدة في تخفيض مخاطر التلاعب و التحريف إلى أدنى حد ممكن للمساهمة في فهمها وتسهيل تطبيقها، و مراعاة الإفصاح عن أثر التقييم بالقيمة العادلة بما ينسجم ودقة البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووضع تشريع من قبل الجهات المعنية ليكون ملزماً للشركات لإظهار صافي الربح قبل الأرباح والخسائر غير المتحققة، ويليه صافي الربح بعد الأرباح والخسائر غير المتحققة، لما تحدثه تقديرات القيمة العادلة أو تقديرات التكلفة التاريخية المعدلة ممن تغيرات في البيانات.

الاستفادة من دراسة (مبيضين والعمري ومبيضين، 2009) هو التعرف على تأثير القيمة العادة على بنود القوائم المالية و ما هي أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث بخصوص تطوير مفهوم القيمة العادلة .

دراسة ياسين (2010) بعنوان " القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة "

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق منهج المحاسبة عن القيمة العادلة ومحاسبة المشتقات في منشآت الاعمال، ومدى تطابق ذلك مع ما جاء به النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق.

يتبع البحث المنهج الاستقرائي الوصفي بالاعتماد على الادبيات الخاصة بالموضوع، والمقارن مابين ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية والتطبيق المحاسبي في العراق.

أهم ما توصلت له الدراسة ان الكلفة التاريخية هي أساس التسجيل والقياس المحاسبي لم تعد قادرة على مواكبة المتغيرات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم مما دفع بالفكر المحاسبي من طرح بديل هو القيمة العادلة ومحاسبة المشتقات، كما توصلت ان معايير المحاسبة الدولية قد واكبت هذا المتغير في العالم وصدرت عدة معايير لتنظم هذه الحاله، أن النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق لازال بعيدا عن الاخذ بقياس القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة إلى ضرورة تحديث المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد بما يتوافق مع محاسبة القيمة العادلة كما أوصت الدراسة تفعيل دور القواعد الصادرة عن مجلس القواعد والمعايير المحاسبية في التطبيق العملي في العراق.

استفاد من دراسة ياسين (2010) معرفة اهمية تطبيق منهج القيمة العادلة ومحاسبة المشتقات في منشأة الأعمال وتعرف على مفاهيم القيمة العادلة.

دراسة سويد (2012) بعنوان " مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية-القيمة العادلة) ".

هدفت هذه الدراسة إلى عرض لأهم بدائل القياس المحاسبي وعرض أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والمقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال عرض شامل للقياس المحاسبي وبدائل القياس المحاسبي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة الموجه لمختصين في المحاسبة والمهنين والأكاديميين لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدارسة.

حيث توصلت الدراسة ان أغلبية مجتمع الدارسة مع استخدام التكلفة التاريخية مكملة بالقيمة العادلة وأنه تم الاعتماد على التكلفة التاريخية على فترة طويلة من الزمن ذلك للموثوقية العالية التي تتصف بها معلوماتها وأن هنالك إجماع تام من أغلبية العينة على أن القيمة العادلة توفر لنا تقارير مالية ذات معلومات مهمة وملائمة لحاجيات المستخدمين.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة أنه لا يمكن الإصلاح المحاسبي وحده وتبني مفاهيم جديدة للتطور المحاسبي وإنما يجب تطوير المعارف والخبرات في المحاسبة بإجراء دورات تكوين للمختصين في المحاسبة وبالأخص في المعايير المحاسبية الدولية، وأنه لا بد من إعطاء أهمية أكبر للقياس المحاسبي وذلك للدور الذي يلعبه في إعداد قوائم مالية ذات شفافية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصداقية والاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة لمالها من مميزات في القياس والإفصاح المحاسبي، والحرص على اختيار بديل القياس المناسب الأقرب للواقع عند إعداد القوائم المالية بناءً على المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لأنها تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتؤثر على قرارات مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

الاستفادة من دراسة سويد (2012) هو التعرف بشكل أكبر على القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وأهم العوامل التي تؤثر على التقييم في القيمة العادلة والفروقات في خصائص كل من الأسلوبين.

دراسة الجعارات و الطبري (2013) بعنوان " مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القياس المحاسبي وأسسه وبدائله، والتعرف على مخاطر القياس المحاسبي ودورها في الأزمة المالية العالمية، ومعرفة أمكانية تبني القيمة العادلة كمخرج لأزمة القياس المحاسبي، ووضع أسس وقواعد لضبط عملية القياس في المحاسبة.

لقد اعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على المنهج التحليلي النوعي الذي يرتكز على دراسة مخاطر قياس بنود القوائم المالية كما تتضمنها الأعراف المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية مع التركيز على مخاطر القياس بالقيمة العادلة وخاصة ما يتعلق منها بالأدوات المالية . وتوصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: أنه قد يكون القصور في المعايير المحاسبية التي تتطرق عليها للقيمة العادلة وليس في مفهوم القيمة العادلة ذاته وذلك بإجازتها الانحراف عن الأسعار السوقية في ظل ظروف معينة ، أنه من الصعب القاء اللوم على مفهوم القيمة العادلة بأنه وراء الأزمة المالية العالمية، بل إن القيمة العادلة كبش فداء تعلقت به معظم أسباب الأزمة المالية بدون دراسة مستفيضة عن الأسعار السوقية ومدى اختلافها عن القيم الاقتصادية خلال الأزمة المالية العالمية ، إن الأزمة المالية قد تم تسميتها أحياناً بأزمة السيولة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلم يتضح وجود دليل على علاقة القيمة العادلة باختفاء السيولة العالمية ، وليس من الصعب ادراك ذلك فالقيمة العادلة أساس قياس محاسبي يمنح قيمة لبند معين، ولا تخضع النقدية لمفهوم القيمة العادلة من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يؤدي التقييم بالقيمة العادلة إلى تغير مركز المنشأة النقدي.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز بداية على تقييد الإنسان بدوره بالتدخل في تحديد القيمة العادلة، وكذلك أسس القياس الأخرى، من خلال وضع آليات دقيقة وتعليمات واضحة غير مزدوجة للقياس بالقيمة العادلة، الموضوعية في تحديد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأزمات، وليس تعليقها على شماعة الأعراض، لأن البحث في العرض وتعديله لا يمكن أن يحب محل السبب ويؤدي إلى حل الأزمة المالية، ويمكن أن ندخل في التوقعات المستقبلية عودة صارخة للأزمة المالية لأنه لم يتم حل أسبابها.

الاستفادة من دراسة الجعارات و الطبري (2013) في معرفة مخاطر أساليب القياس المحاسبي ومدى تأثيرها على الأزمة المالية .

دراسة جمعة و آدم (2014) بعنوان " أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية ".

هدفت الدارسة إلى تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة والمحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية وأسس محاسبة المصارف الإسلامية وطبيعتها وإبراز أهمية قواعد ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي بالقيمة العادلة وإمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ودور معايير القيمة العادلة في تعزيز ملاءمة القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمساهمين في المصارف الإسلامية وأثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك من خلال الاطلاع على آخر ما توصل إليه الكُتّاب و الباحثون من آراء وأفكار تفيد موضوع الدراسة وتحقق أهدافه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أهمها: إن تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وأن استخدام مفهوم القيمة العادلة يؤدي بالضرورة إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وأن عدم وجود معايير كافية لتدير القيمة العادلة للأدوات المالية في التداول قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشراقية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية في ظل غياب أسواق مالية إسلامية. وان القيمة العادلة توفر أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأعمال. وانه يمكن تحديد القيمة العادلة الخاصة بالأصل المالي والالتزام المالي باستخدام عدة طرق مقبولة بشكل عام وأن القيمة العادلة توفر أسس أفصل للتنبؤ المالي.

أهم ما أوصت به الدراسة الحاجة إلى توفير الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي تتمكن المصارف الإسلامية من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية. وضع قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة المصارف الإسلامية المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط. وضرورة ترسيخ مفهوم محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة، خاصة الأدوات المالية. توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت القياس المحاسبي في المصارف الإسلامية بصفة عامة ومحاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة.

الاستفادة من دراسة جمعة وآدم (2014) في تحديد بعض عناصر مشكلة البحث وتحديد أهمية مفهوم القيمة العادلة في المصارف الإسلامية وأثارها على البيانات المحاسبية والقوائم المالية وأهمية تطبيقها في تلك المصارف.

دراسة عبد الرحمن (2015) بعنوان "القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة التقارير المالية" هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة ومعرفة أثر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة ومعرفة مشاكلت طبيق القيمة العادلة في المنشآت السودانية وتقديم إطار نظري للإجراءات التي يمكن أن تنفذ عن طريق تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدم الباحث الدراسة الميدانية مستخدماً أداة البحث الاستبانة حيث يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الإداريين المراجعيين والمحاسبين بسوق الخرطوم للأوراق المالية وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة منها : أن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال الإفصاح والقياس المحاسبي يقلل من مشكلة المكاسب المالية الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة وحتى تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية بينما تحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة، توفر محاسبة القيمة العادلة مقاييس للأصول والالتزامات أكثر من تلك التى توفرها محاسبة التكلفة التاريخية كما أن استخدام القيمة العادلة لتقييم الاصول والالتزامات أكثر تميزا في ظل الاقتصاديات التى تعانى من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم، كما أثبتت الدراسة الميدانية أن معظم أفراد العينة موافقين على أن القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يساعد على ملاءمة المعلومات

أهم التوصيات في الدراسة: إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال القياس والإفصاح عن القيمة العادلة مع تعزيز تلك الأبحاث بدراسات ميدانية، كما أوصت إلى إجراء المزيد من الدراسات التى تتعلق بمدى كفاءة معايير القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والالتزام الدقيق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بما فيها المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لما لها من قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

الاستفادة من دراسة عبد الرحمن (2015) في تحديد عنوان الدراسة ومعرفة أهمية القياس المحاسبي لما له من تأثير على ملاءمة و مصداقية المعلومات المحاسبية وتعرف على خصائص القيمة العادلة ومدى تأثيره على نتائج وجودة التقارير المحاسبية، والاستفادة في بناء الإطار النظري للدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2:3:2 الدراسات الأجنبية:

Anagnostopoulos. and Buckland (2005) address "Historical cost versus fair value accounting in banking: Implications for supervision, provisioning financial reporting "

هدفت الدراسة إلى تحديد أمكانية تطبيق أساليب القياس المختلفة وتطبيق أسلوبين معاً في محاسبة البنوك التجارية وتحديد أثار تلك الأساليب على شفافية وموثوقية البيانات المالية ومعرفة درجة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف من جراء اختلاف أساليب القياس، وتحديد مدى ملاءمة وموثوقية قياس الأرباح في ضل التناقض في أساليب قياس المحاسبية.

اعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث المختلفة وكما لجأت الدراسة إلى استخدام القوائم المالية المختلفة للمصارف باستخدام صيغة كفاية رأس المال الخاص بالنهج الداخلي (بازل) لتحديد مخاطر السوق ورأس المال التنظيمي و مخاطر الائتمان في استخدام أساليب القياس المختلفة .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن جودة الإفصاح المحاسبي في البنوك تتأثر من خلال التأثيرات على تكلفة رأس المال والتي تتأثر بدورها بأسلوب القياس المحاسبي المستخدم، واستخدام أسلوب قياس محاسبي مناسب للاعتراف بديون البنوك (المتعثر منها) بشفافية والإفصاح عنها في القوائم المالية تزيد من فعالية حوكمة البنوك ومصداقية معلوماتها وبتالي تخفض من مخاطر السوق والائتمان. وأنه في حال تبني أسلوب قياس معين يجب الالتزام في تطبيقه وعدم تطبيق نهجين مختلفين في الوقت نفسه لأنه قد يؤدي إلى توفر معلومات وبيانات مضلله وغير واقعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم التوصيات الدراسة: طرق وأساليب القياس يجب أن يكون ثابته وعدم تطبيق نهجين مختلفين في الوقت نفسه لتكون المعلومات أكثر شفافية، وذلك لأن لإدارة المخاطر واتخاذ القرارات الائتمانية تتطلب حسابات مالية شفافة وأن مقارنة البيانات المالية بين السنوات المختلفة يجب ان تكون على أساليب قياس ثابتة لتكون النتائج دقيقة وموثوقة وذات أهمية.

الاستفادة من دراسة Anagnostopoulos.and Buckland (2005) هو التعرف على البنود التي تؤثر على العائد في القوائم المالية لدى المصارف الإسلامية ومدى أهمية أساليب القياس في اتخاذ القرارات الائتمانية ومدى تأثيرها جودة المعلومات المحاسبية.

Baker (2011) address "An Examination of Potential Changes in Ratio Measurements Historical Cost versus Fair Value Measurement in Valuing Tangible Operational Assets "

هدفت الدراسة إلى معرفة القصور التي تواجه إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة وآلية معالجتها، ومعرفة مدى أهمية التقييم بكل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، ودراسة الفروق النسبية بين استخدام تقييم القيمة العادلة وتقييم التكلفة التاريخية للأصول الملموسة والتشغيلية.

تم اختيار شركات المالية في مقاطعة دينتون، تكساس وبشكل عشوائي وتم فحص السنوات التالية من عام 2004 إلى 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: أن بيانات الميزانية العمومية المقيمة باستخدام القيمة العادلة تظهر الأصول الملموسة (الثابتة) أعلى بنسبة 38٪ من طريقة التكلفة التاريخية. وأن فائض إعادة التقييم يؤدي إلى زيادة كبيرة في القيمة الدفترية للشركة، وأن حساب الاستهلاك هو أعلى بنسبة 44٪ وفقا لطريقة التقييم بالقيمة العادلة بعد أن تم احتساب مبلغ إعادة التقييم. ويرجع ذلك إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاك وفقا لطريقة القيمة العادلة. وصافي الدخل أعلى بنسبة 57٪ وفقا لطريقة التكلفة التاريخية، وهذا يعني ان استخدام التكلفة التاريخية يؤدي إلى زيادة صافي الدخل، وأن استخدام القيمة العادلة في تقييم يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الأصول.

أهم توصيات الدراسة هو إجراء المزيد من بحوث في المستقبل لدراسة أنواع أخرى من الشركات ومواقع جغرافية أخرى، ويجب أن تنظر هذه البحوث في التقييمات الخاصة بالأصول الملموسة لتعكس القيمة العادلة والصحيحة لتلك الأصول. وإجراء بحوث إضافية تنظر في الربح أو الخسارة للمستثمرين أو المقرضين بسبب استخدام نهج القيمة العادلة وتحليل الأسلوب الذي هو أكثر شعبية بين الشركات التي يسمح لهم الاختيار بين الطريقتين، والسبب وراء اختيار الإدارات لذلك الأسلوب.

الاستفادة من دراسة Baker (2011) في أخذ بعض الجوانب النظرية في الدراسة، حيث تلتقي الدراستان في محاولة إثبات الفروق ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية.

Cantrell, McInnis and Yust (2014) address "Predicting Credit Losses: Loan Fair Values versus Historical Costs"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان إعادة تقييم الخسائر الائتمانية بالقيمة العادلة يوفر المزيد من المعلومات المفيدة أفضل من بقاء على التكلفة التاريخية للخسائر الائتمان، ومعرفة في حال الاعتماد على القيمة العادلة في التنبؤ بالخسائر الائتمانية يوفر معلومات أفضل بنسبة إلى قدرة التكلفة التاريخية التي يعترف بها حالياً في المبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة. وأنا تحليلنا للخسائر الائتمانية في القطاع المصرفي بالقيمة العادلة يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية حادة وواسعة النطاق نسبة إلى قدرة التحليل بالتكلفة التاريخية. استخدمت الدراسة الاختبار التجريبية على قاعدة من البيانات الموجودة في المؤسسات المالية (القوائم المالية) للفترة 2005-2009 حيث شملت العينة على 1174 بنك ومؤسسات مالية.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هو أنّ قدرة التكلفة التاريخية المعترف بها في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الوليات المتحدة للتنبؤ بخسائر الائتمان أفضل من قدرة القيمة العادلة، وأن القيمة العادلة لا تقدم دائما بيانات أفضل من التكلفة التاريخية وذلك لأن تقييم بها يختلف من مكان إلى أخر وأنها معرضة للتلاعب من الأشخاص.

من أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة: هو أنه لابد أن يحتفظ المؤسسات المالية على الأقل على بعض القياسات الخاصة بالتكلفة التاريخية لأنه في اختبارات المقارنة تبين أن التكلفة التاريخية لهُ أداء أفضل نسبياً في توقع والتنبؤ بالخسائر الائتمان في المستقبل مقارنة مع القيمة العادلة، وأنه لمساعدة مستخدمي قوائم المالية لابد من استخدام المفهومين للتنبؤ بالخسائر حيث يقدمان فهم أفضل، وأوصت الدراسة إجراء المزيد في مثل هذه البحوث في المجال وقطاعات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستفادة من دراسة Cantrell, McInnis and Yust (2014) هو بناء أسئلة الدراسة وتحديد عناصرها و متغيراتها وبناء أنموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة.

Aladwan and Saaydah (2015) address" The Relevance of Fair Value Revaluation in Measurement of Jordanian Firms Future Performance (An Empirical Study on Jordanian Listed Commercial Banks and Real Estate Companies) "

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق فيما إذا كانت التطورات في إعداد التقارير المالية الناتجة عن فترة معايير الإبلاغ المالي الدولي أدت إلى توفير معلومات من خلال القوائم المالية ذات أهمية أعلى مع مرور الوقت. وتركز هذه الدراسة فقط على الأساليب الكمية وتوظف البيانات الثانوية في التصدي لأسئلة الدراسة. وقد تم التحقق من أهمية إعادة تقييم القيمة العادلة من خلال دراسة ارتباطه بالأداء المستقبلي الشركة، ومن خلال قياس إيرادات التشغيلية والتدفق النقدي. وقد استخدمت الدراسة مجتمع الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وتم اختيار عينة الدراسة حيث (تتألف من البنوك التجارية والشركات العقارية) المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2008-2011.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه إعادة التقييم بالقيمة العادلة تعتبر عن أدائها المستقبلي وتعتبر دليلاً قاطعاً على قدرتها المستقبلية، وأظهرت النتائج أيضاً أنه أداء الشركة في المستقبل من خلال الإيرادات التشغيلية أو التدفقات النقدية التشغيلية أظهرت تطابق إيجابي مع التقييمات الحالية للقيمة العادلة. وكشفت هذه الدراسة أن عملية إعادة التقييم العادل للبنوك التجارية الأردنية والشركات العقارية كانت ذات أهمية ومرتبطة خلال كامل فترة الدراسة مع التدفقات النقدية المستقبلية. ومن أهم ما أوصى به الباحث إجراء دراسات تتعلق بالقيمة العادلة وإعادة التقييم وإمكانية التنبؤ بها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستفادة من الدراسة Aladwan and Saaydah (2015) هو أمكانية التنبؤ من خلال القيمة العادلة وإعادة التقييم بالتدفقات النقدية المستقبلية و تحديد أهمية الدراسة .

2:3:2 ما يميز الدراسة الحالية عن دارسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تناولت قطاع البنوك الإسلامية حيث أن الدراسات السابقة لم تتناول قطاع البنك الإسلامية وكما تميزت الدراسة بأنها تناولت أثر أساليب القياس مجتمعة (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) على العائد من عمليات المرابحة في مجتمع البنوك الإسلامية، ولقد لاحظ الباحث أن الدراسات السابقة تناولت مشاكل تطبيق أساليب القياس ومخاطرها وقدرتها على تحقيق الملائمة والموثوقية للبيانات المالية وكما تناولت المقارنات في التطبيق أساليب القياس ولم يتم التطرق إلى أثارها على العائد من عمليات المرابحة.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة أنها تناولت أسلوب القياس القيمة العادلة والتكلفة التاريخية كمتغيرين مستقلين كما اتفقت أيضاً بقياس تأثير أساليب القياس المحاسبي على مخرجات نشاط معين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1:3 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً يوضح المنهجية والإجراءات التي استخدمها الباحث في إكمال دراسته، إذ يوضح هذا الجزء نوع الدراسة وطبيعتها، وكذلك سيعطي وصفاً لمجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، بالإضافة إلى التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وفيما يلي شرحاً يوضحُ زوايا هذا الفصل:

2:3 منهجية الدراسة:

قام الباحث باتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي تهدف إلى تحديد أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية، وذلك من وجهة نظر العاملين في البنوك الإسلامية.

مجتمع وعينة الدراسة: 3:3

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لعام 2015 وعددها (4) بنوك. حيث تم اختيار المجتمع كاملاً بطريقة المسح الشامل، وقد تم الحصول على قائمة بأسماء البنوك الإسلامية الأردنية وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، و بنك الأردن دبي الإسلامي، ومصرف الراجحي، حيثُ صيغة المرابحة هي من أهم صيغ التمويل الأساسية المعتمدة في هذه البنوك وتم توضيح درجة أهميتها في الجدول رقم (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2): أسماء البنوك الإسلامية في الأردن

الرقم	البنك	سنة التأسيس
	البنك الإسلامي الأردني	1978
	البنك العربي الإسلامي الدولي	1998
	بنك الأردن دبي الإسلامي	2010
	مصرف الراجحي	2011

المصدر: موقع البنك المركزي الأردني www.cbj.gov.jo

وحدة المعاينة: 4:3

لتحديد أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية تم إقتناء مجتمع الدراسة كاملاً، حيث تم تحديد أفراد عينة الدراسة، فيشملون كافة العاملين بالوظائف المالية منهم العاملين بالدوائر المالية ودوائر التدقيق المالي ومحاسبي الفروع والإدارات المصارف الإسلامية والبالغ عددهم (125) موظفاً وموظفة، وتم توزيع الاستبيان على المجتمع حسب الجدول أدناه.

الجدول رقم (3): توزيع عينة الاستبانة

اسم البنك	العينة	الاستبانات التي تم اعتمادها	نسبة الاستجابة
البنك الإسلامي الأردني	50	45	%90
البنك العربي الإسلامي الدولي	35	33	%94
بنك الأردن دبي الإسلامي	25	22	%88
مصرف الراجحي	17	10	%59

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر جمع المعلومات: 5:3

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة لقد تم جمع البيانات بالاعتماد على نوعين من المصادر وهما:

1- المصادر الثانوية : وهي المصادر المستخدمة في تكون الإطار النظري للدراسة ، وقد تم الاستعانة بالمصادر التالية : الكتب المحاسبية و المواد العلمية المنشورة حول أساليب القياس المحاسبي ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع أساليب القياس المحاسبي في البنوك الإسلامية.

2- المصادر الأولية : تصنف هذه الدراسة من الدراسات الميدانية تجمع البيانات الأولية باستخدام أداة الاستبانة حيث تم الاعتماد في تصميمها على الكتاب و الباحثين في مجال البحث للحصول على البيانات الأولية المطلوبة لاستكمال الجوانب التطبيقية للدراسة.

6:3 أداة الدراسة:

تم الاعتماد على أداة الاستبانة حيث تم تقسيمها إلى قسمين:

الأول: يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة والتي تشمل (العمر والجنس والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة والتخصص الاكاديمي)

الثاني: يتعلق بمتغيرات الدراسة التي تقيس أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7:3 صدق وثبات الاستبانة:

بعد إكمال أداة الدراسة المقترحة، تم إجراء اختبارات الصدق (validity) والثبات (reliability) للتحقق من جودة الاستبانة.

1:7:3 صدق الاستبانة:

أختبر الباحث صدق أداة الدراسة من خلال سلوك منهج الصدق الظاهري، وذلك بعرض أداة الدراسة على مجموعة من الأكاديميين في الجامعات الأردنية، حيث تم تحكيمها من قبلهم بمنهجية علمية، وقد أخذ الباحث بمعظم ملاحظاتهم الثرية وأهمها (إضافة فقرات جديدة، حذف بعض العبارات الغير واضحة واستبدالها بعبارات واضحة، ربط الفقارات ببعضها البعض، حذف فقرات واستبدالها بفقرات آخرى). بالإضافة إلى عرض أداة الدراسة على عينة من المدراء بشكل مسبق بهدف التعرف إلى مدى فهم المبحوثين للعبارات والألفاظ المستخدمة ودرجة وضوحها، حتى وصلت أداة الدراسة إلى شكلها النهائي.

2:7:3 ثبات الاستبانة:

لاختبار ثبات أداة الدراسة، قام الباحث باستخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس وفقاً لإجابات أفراد العينة والبالغ عددهم (110)، والجدول (3) يوضح نتائج الاختبار، حيث تشير البيانات الواردة من الجدول إلى معامل كرونباخ ألفا لجميع المتغيرات أكثر من (60%) وهي نسب مقبولة لأغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2010:225) ، مما يدل على وجود اتساق وترابط بين فقرات الاستبانة.

كما تم اللجوء إلى أختبار الموثوقية المركبة CR (Composite reliability) لفحص مدى ترابط فقرات الإستبانة، حيث شارت النتائج في الجدول (3) أنه أكبر من (70%) مما يؤكد عل ترابط عالً في فقرات الاستبانة، من خلال هذه الأداتين يمكن تعميم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في ضل الحدود العلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4): نتائج ثبات أسئلة الدراسة

المتغيرات	Cronbachs Alpha	Composite Reliability
التكلفة التاريخية	%81	%82
القيمة العادلة	%74	%78
التكلفة الجارية	%68	%74
العائد من عمليات المرابحة	%72	%75
AVG	%74	%77

8:3 مصداقية العينة:

لاختبار مصداقية العينة (الأفراد الموزع عليهم الاستبيان)، قام الباحث باستخدام اختبار (KMO) لاختبار كفاية العينة المأخوذة لتفسير فرضيات الدراسة، وكلما اقتربت قيمتها إلى واحد صحيح دل ذلك على كفاية حجم العينة المأخوذة، وعلى ألا تقل عن (0.5)، حيث أشارت النتائج من الجدول (4) إنه أكبر من (0.5) وهذا يدل على مصداقية العينة وإمكانية تعميم تلك النتائج على المجتمع ككل.

الجدول رقم (5): نتائج كفاية عينة الدراسة

متغيرات الدراسة	KMO
التكلفة التاريخية	%73.4
القيمة العادلة	%72.9
التكلفة الجارية	%72.5
العائد من عمليات المرابحة	%64.1

9:3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهدف إتمام هذه الرسالة تم استخدام البرنامج الإحصائي التالي :

Statistical Package for Social Science (SPSS).

ومن خلال هذا البرنامج تم التوصل إلى النتائج الإحصائية التالية:

اختبار كرونباخ ألفا والموثوقية المركبة لحساب معامل صدق وثبات الاستبانة (الموثوقية).

التكرارات و النسبة المئوية لوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

تحليل الانحدار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1:4 مقدمة:

يتناول الفصل الرابع عرضاً لأهم النتائج التي توصل لها الباحث من خلال تحليل البيانات من جانبين وهما:

تحليل خصائص عينة الدراسة.

اختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات المناسبة.

2:4 تحليل المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

اشتملت الخصائص الديموغرافية على البيانات الشخصية لأفراد العينة من (العمر، المؤهلات العلمية، التخصص، سنوات الخبرة). ولوصف عينة الدراسة تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات للمتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة، كما هو موضح في الجدول (6):

الجدول رقم (6): التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية

الفئة/ المستوى		المركز الوظيفي				المجموع	النسب المئوية (%)
		مدير	موظف	مدير تدقيق	موظف تدقيق		
العمر	29 – 25	1	25	18	14	58	52.7%
	34 – 30	0	11	8	5	24	21.8%
	39 – 35	0	7	7	8	22	20.0%
	44 – 40	2	2	0	2	6	5.5%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المجموع	3	45	33	29	110	100.0%
المؤهل العلمي	دبلوم	0	0	3	0	3	2.7%
	بكالوريوس	1	41	30	22	94	85.5%
	دبلوم عالي	0	0	0	1	1	0.9%
	ماجستير	2	4	0	6	12	10.9%
	المجموع	3	45	33	29	110	100.0%
التخصص	محاسبة	3	21	15	13	52	47.3%
	اقتصاد	0	13	7	4	24	21.8%
	إدارة أعمال	0	8	1	6	15	13.6%
	أخرى	0	3	10	6	19	17.3%
	المجموع	3	45	33	29	110	100.0%
سنوات الخبرة	5 – 1	0	21	19	13	53	48.2%
	10 – 6	1	18	12	11	42	38.2%
	15 – 11	1	4	2	4	11	10.0%
	20 – 16	1	2	0	1	4	3.6%
	المجموع	3	45	33	29	110	100.0%

يشير الجدول رقم (6) إلى نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية للمستجيبين من أفراد العينة الدراسة، إذ أظهرت النتائج أن (52.7%) من أفراد العينة أعمارهم تتراوح ما بين (25-29) وأن (5.5%) من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (40-44)، ويرى الباحث أن تنوع الأعمار أعطى فرصة لجميع المستجدين الذين يعملون في المحاسبة والتدقيق المالي في البنوك الإسلامية الأردنية بأبداء رأيهم حول أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية ودون تحيز لفئة دون أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بالدرجة التعليمي لأفراد عينة الدراسة، فقد بينت أن نسبة حملة الشهادات أقل من بكالوريوس هي (2.7%) وهي نسبة قليلة جداً، وكانت نسبة حملة شهادات البكالوريوس 85.5% وهي نسبة عالية جداً، وبلغت نسبة حملة شهادات الماجستير 10.9% وهذه نسبة جيده أيضا، وهذا يدل على ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بمتغير التخصص لأفراد عينة الدراسة، فقد كانت أعلى نسبة لتخصص المحاسبة وهي (47.3%) وكانت أدنى نسبة لتخصص أدارة أعمال حيث بلغت (13.6%)، ويرى الباحث أن تنوع التخصص يثري بيانات الاستبيان من ناحية تنوع وجهات النظر في قياس أثر العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ومما يأكد على مناسبة العينة ان أغلب العينة من تخصص محاسبة.

وقد أظهرت نتائج التحليل الخاصة بمتغير الديموغرافي لسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة أن ما نسبتهم (48.2%) خبراتهم تتراوح من (1-5) سنوات، وان ما نسبتهم (38.2%) تتراوح خبراتهم من (6-10)، وأما الأقل نسبة كانت (3.6%) تتراوح خبراتهم من (16-20)، وهذا يدل على الخبرات المتوفرة كان قليلة إلا ان تنوع الخبرات ولو انه قليل في مجال عملهم، يوفر الكفاءة و المعرفة الكافية للإجابة على فقرات الاستبانة.

3:4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم استخدامها لمعرفة جميع إجابات أفراد عينة الدراسة وعلى مستوى كل فقرة من فقارات الاستبانة، حيث أعتمد الباحث على المقياس التالي لوصف قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة:

أعلى وزن = أعلى درجة يمكن الإجابة عليها = 5

أدنى وزن = أدنى درجة يمكن الإجابة عليها = 1

حيث تم تطبيق المعادلة التالية لتحديد مدى كل أجابه :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعلى وزن – أدنى وزن

5 = 0.80

وبناءً عليه تم تحديد المقياس التطبيقي في الجدول رقم (7) .

الجدول رقم (7): المقياس التطبيقي لقيم الوسط الحسابي

متدني جداً	متدني	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
1 >او=1.79	1.80 >او= 2.59	2.60 > او= 3.39	3.40 > او=4.19	4.20 >او= 5

أولاً: متغير التكلفة التاريخية:

الجدول رقم (8): اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير التكلفة التاريخية

البند	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	تقييم الموجودات المتاحة للبيع خلال الفترات المحاسبية بالتكلفة التاريخية لحين بيعها بالمرابحة.	4.25	0.54	مرتفع جداً
	يعتبر سعر الشراء الأساس في تقويم موجودات المرابحة في جميع الظروف و الأحوال، سواء اتسمت الأسعار بالثبات أم بالتغيير.	4.18	0.67	مرتفع
	قياس الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها بالمرابحة في حالة الإلزام بالوعد على أساس التكلفة التاريخية.	4.20	0.60	مرتفع جداً
	يتم قياس الموجودات المتاحة للبيع في حال نكول المتعامل عن الإلتزام بالوعد بقيمتها الدفترية	4.22	0.64	مرتفع جداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	تخفيض الخصم على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة من تكلفة الموجودات المتاحة للبيع .	4.19	0.63	مرتفع
	تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بتكلفتها التاريخية(الدفترية).	4.25	0.61	مرتفع جداً
	تقاس ذمم المرابحات في نهاية الفترة المالية وفي الفترات اللاحقة على أساس قيمة المبالغ المتبقية دون مراعاة صافي القيمة المتوقع تحقيقها .	4.11	0.79	مرتفع
	توفر التكلفة التاريخية أساساً ثابتاً ودليل موضوعي خالي من الحكم الشخصي في نتائج العمليات .	4.00	0.78	مرتفع
	التضخم لا يؤخذ يعين الاعتبار عند قياس الأصول.	4.26	0.59	مرتفع جداً
	تخفض الديون المعدومة من أرباح المرابحات بقيمتها الدفترية.	4.26	0.67	مرتفع جداً
	يعتبر هامش الجدية إيراد يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات .	4.01	1.01	مرتفع
المعدل العام		4.18	0.68	مرتفع

يوضح الجدول رقم (8) أن مستوى الموافقة على المتغير المستقل للتكلفة التاريخية كانت مرتفعه، إذ بلغت الوسط الحسابي (4.18) والانحراف المعياري (0.68) ، حيث تتراوح متوسطات الفقرات من 4 إلى 4.26 ، وكانت أعلى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأقل انحراف معياري بالدرجة الثانية للفقرة (9) والتي تنص " التضخم لا يؤخذ يعين الاعتبار عند قياس الأصول " ، وكانت ادنى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأعلى انحراف معياري بالدرجة الثانية للفقرة (8) والتي تنص " توفر التكلفة التاريخية أساساً ثابتاً ودليل موضوعي خالي من الحكم الشخصي في نتائج العمليات " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن مستوى الإجابات كان مرتفعاً وهذا يدل على أهمية التكلفة التاريخية كأسلوب من أساليب القياس المحاسبي ويتأكد ارتباط فقرات الاستبانة بالمتغير.

ثانياً: متغير القيمة العادلة:

الجدول رقم (9): اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير القيمة العادلة

البند	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	يعتمد مفهوم القيمة العادلة على الاجتهادات والأحكام الشخصية ولهذا فإن نتائج القياس العائد في المرابحات تختلف باختلاف الخبرات والمعارف الشخصية .	4.64	0.59	مرتفع جداً
	يحقق قياس البيانات المحاسبية وفقاً لمفهوم القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق لتلك البيانات .	4.63	0.50	مرتفع جداً
	تأخذ القيمة العادلة مفهوم التضخم بعين الاعتبار.	4.55	0.55	مرتفع جداً
	قياس الموجودات التي يقتنيها البنك بغرض البيع بالمرابحة عند الاقتناء على أساس السعر المتفق عليه ما بين البائع والمشتري .	4.57	0.60	مرتفع جداً
	يتم إعادة تقييم الموجودات التي يقتنيها البنك بغرض البيع بالمرابحة في الفترات اللاحقة في حال نكول العميل عن الوعد الملزم بالقيمة العادلة .	4.57	0.58	مرتفع جداً
	تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بقيمتها الاسمية .	4.53	0.54	مرتفع جداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	إعادة تقييم الموجودات المقتناه بغرض البيع بالمرابحة في الفترات اللاحقة بالقيمة العادلة لا يلغي قيمة الخصم الذي تم الحصول عليه في بداية الفترة.	4.44	0.58	مرتفع جداً
	قياس ذمم المرابحات في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، أي مبلغ الدين مخصوم منه مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	4.47	0.59	مرتفع جداً
	يعتبر هامش الجدية التزام ولا يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات..	4.50	0.59	مرتفع جداً
	يتم تقييم موجودات المرابحة في الفترات المحاسبية اللاحقة وفقاً لأسس تعتمد على أسعار السوق.	4.45	0.60	مرتفع جداً
	يتم إعادة تقييم الديون المعدومة ومن ثم تخفض من أرباح المرابحات .	4.31	0.67	مرتفع جداً
المعدل العام		4.51	0.58	مرتفع جداً

يوضح الجدول رقم (9) أن مستوى الموافقة على المتغير المستقل للقيمة العادلة كانت مرتفعة جداً ، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.51) والانحراف المعياري (0.58)، حيث تتراوح متوسطات الفقرات من 4.31 إلى 4.64 ، وكانت أعلى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأقل انحراف معياري بالدرجة الثانية للفقرة (1) والتي تنص على: " يعتمد مفهوم القيمة العادلة على الاجتهادات والأحكام الشخصية ولهذا فإن نتائج القياس العائد في المرابحات تختلف باختلاف الخبرات والمعارف الشخصية "، وكانت أدنى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأعلى انحراف معياري بالدرجة الثانية للفقرة (8) والتي تنص على: "يتم إعادة تقييم الديون المعدومة ومن ثم تخفض من أرباح المرابحات".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن مستوى الإجابات كان مرتفعاً جداً اي أن مستوى الارتباط ما بين فقرات الاستبانة والمتغير القيمة العادلة كان مرتفعاً جداً.

ثالثاً: التكلفة الجارية:

الجدول رقم (10): اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير التكلفة الجارية

البند	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	يعتمد مفهوم التكلفة الجارية على الاجتهادات والأحكام الشخصية ولهذا فإن نتائج القياس العائد في المرابحات تختلف باختلاف الخبرات والمعارف الشخصية.	4.15	0.59	مرتفع
	محاسبة القيم الجارية هي خروج عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع (عند نقطة البيع) المطبق عموماً في محاسبة التكلفة التاريخية.	3.92	0.69	مرتفع
	تأخذ التكلفة الجارية مفهوم التضخم بعين الاعتبار.	4.12	0.46	مرتفع
	قياس الموجودات التي يقتنيها البنك بغرض البيع بالمرابحة على أساس قيمتها في السوق عند إتمام صفقة البيع.	3.84	0.72	مرتفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	يحقق الاحتفاظ بالموجودات المقتناة بغرض البيع بالمرابحة مكاسب أو خسائر حيازة الموجودات وذلك بمجرد حدوث تغير في أسعارها الخاصة ارتفاعا أو انخفاضا.	3.74	0.76	مرتفع
	عند الاعتراف بأيراد التغيرات في الأسعار الخاصة يأخذ بعين الاعتبار قيمة الخصم الممنوح.	3.31	0.6	متوسط
	يؤدي تطبيق مفهوم صافي القيمة البيعية في عمليات المرابحة إلى الفصل ما بين الدخل في حال إتمام عملية المرابحة والدخل الذي ينتج عن نكول العميل عن تنفيذ عملية المرابحة.	3.76	0.8	مرتفع
	يؤدي تطبيق مفهوم صافي القيمة البيعية إلى تقييم موجودات المرابحة من خلال قياس الفرق بين سعر الخروج الجاري لهذا الموجود في أول وآخر الدورة المحاسبية.	3.65	0.88	مرتفع
	يعتبر هامش الجدية التزام ولا يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات.	2.05	0.34	متدني
	يعتبر ذمم المرابحات في مفهوم القيمة الجارية من البنود النقدية وبتالي لا يتم إعادة تقييمها.	3.75	0.81	مرتفع
	يتم تقيم الموجودات سنوياً يوم انتهاء الحول.	3.79	0.76	مرتفع
	يعتبر بند الديون المعدومة بند مالي ولا يتم إعادة تقييمه.	3.35	0.66	متوسط
المعدل العام		3.62	0.67	مرتفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (10) أن مستوى الموافقة على المتغير المستقل للتكلفة الجارية كانت مرتفعة ، إذ بلغت الوسط الحسابي (3.62) والانحراف المعياري (0.67) ، حيث تتراوح متوسطات الفقرات من 2.05 إلى 4.15، وكانت أعلى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأقل انحراف معياري بالدرجة الثانية للفقرة (1) والتي تنص على: " يعتمد مفهوم التكلفة الجارية على الاجتهادات والأحكام الشخصية ولهذا فإن نتائج القياس العائد في المرابحات تختلف باختلاف الخبرات والمعارف الشخصية"، وكانت أدنى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأعلى انحراف معياري بالدرجة الثانية للفقرة (9) والتي تنص على : " يعتبر هامش الجدية التزام ولا يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات " .

ويرى الباحث نجاح فقرات الاستبانة في قياس مدى استجابة أفراد العينة للمتغير المستقل التكلفة الجارية وما يؤكد ذلك مستوى الإجابات كانت مرتفعة.

رابعاً: عمليات المرابحة:

الجدول رقم (11): اتجاهات عينة أفراد الدراسة للمتغير العائد من عمليات المرابحة

البند	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	محايد
	يتم قياس تكلفة كل عملية في المرابحة على أساس التكلفة الفعلية .	4.65	0.58	مرتفع جداً
	يتم مقارنة التكلفة الفعلية للعملية مع التكلفة السوقية .	4.65	0.52	مرتفع جداً
	يتم إعداد مخصص هبوط أسعار في قيمة البضاعة في حال تدني التكلفة الفعلية عن السوقية.	4.64	0.52	مرتفع جداً
	تختلف طرق احتساب الإيراد باختلاف الفترة الزمنية للسداد	4.65	0.50	مرتفع جداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	يتم ربط إيرادات العملية مع التكاليف الفعلية لها.	4.58	0.58	مرتفع جداً
	يعتبر الخصم الممنوح إيراد ويتم تخفيضه من التكلفة.	4.53	0.55	مرتفع جداً
	يتوافق تاريخ انتهاء السنة المالية مع تاريخ انتهاء عملية المرابحة.	4.34	0.69	مرتفع جداً
	يتم إعادة تقييم موجودات المرابحة في حال انتهاء السنة المالية ولم تنتهي عملية المرابحة.	4.46	0.66	مرتفع جداً
	يتم إعادة تقييم ديون المرابحات وإعداد مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	4.54	0.57	مرتفع جداً
	يتم تخفيض الدين المعدوم من أرباح المرابحات للسنة الحالية .	4.43	0.67	مرتفع جداً
	يوجد ثبات في أسلوب القياس المحاسبي المستخدم في عمليات المرابحة.	4.55	0.57	مرتفع جداً
	يعد أسلوب القياس المحاسبي المستخدم في بيئتكم مناسباً لاحتساب ناتج عمليات المرابحة.	4.58	0.51	مرتفع جداً
المعدل العام		4.55	0.58	مرتفع جداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (11) أن مستوى الموافقة على المتغير التابع عمليات المرابحة كان مرتفع جداً ، إذ بلغت الوسط الحسابي (4.55) والانحراف المعياري (0.58) ، حيث تتراوح متوسطات الفقرات من 4.34 إلى 4.65 ، وكانت أعلى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأقل انحراف معياري بالدرجة الثانية للفقرة (4) والتي تنص على: " تختلف طرق احتساب الإيراد باختلاف الفترة الزمنية للسداد "، وكانت أدنى الإجابات للوسط الحسابي بالدرجة الأولى وبأعلى انحراف المعياري بالدرجة الثانية الفقرة (7) والتي تنص على: "يتوافق تاريخ انتهاء السنة المالية مع تاريخ انتهاء عملية المرابحة."

ويرى الباحث نجاح فقرات الاستبانة في قياس مدى استجابة أفراد العينة للمتغير التابع عمليات المرابحة وما يؤكد ذلك مستوى الإجابات كانت مرتفعة جداً.

4:4 اختبار فرضيات الدراسة:

1:4:4 الفرضية الرئيسية:

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لأساليب القياس المحاسبي على عائدعمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

تم استخدام تحليل الانحدار لبيان وجود أثر لأساليب لقياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (12): نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أساليب القياس	3.571	3	1.190	22.813	*.000
الخطأ	5.531	106	.052		
الإجمالي	9.101	109			

التأثير عند مستوى الدلالة (α=0.05).

بالنظر إلى الجدول رقم (12) تبين نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لأساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (22.813) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، ولهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البدلية والتي تنص على ما يلي:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لأساليب القياس المحاسبي على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أساليب القياس على العائد من عمليات المرابحة

المتغير المستقل	معامل الارتباط	القيمة التفسيرية	معامل بيتا	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
التكلفة التاريخية	392.	375.	0.014	0.158	0.874
القيمة العادلة			0.568	7.152	0.000*
التكلفة الجارية			0.182	2.111	0.037*

التأثير عند مستوى الدلالة (α=0.05).

تظهر النتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لأساليب القياس المحاسبي (القيمة العادلة والتكلفة الجارية) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ قيمة الدلالة الإحصائية لهم أقل من (0.05). ولم تظهر نتائج تحليل الانحدار وجود تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لأسلوب القياس التكلفة التاريخية على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغت مستوى الدلالة الإحصائية لهذا الأسلوب أكبر من (0.05). ويجدر بالذكر أن نتائج التحليل أظهرت أن أسلوب القياس القيمة العادلة الأكثر تأثيراً على العائد من عمليات المرابحة حيث بلغت قيمة بيتا 56.8%.

2:4:4 الفرضية الفرعية الأولى:

H0.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة التاريخية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التكلفة التاريخية	.676	1	.676	8.661	*.004
الخطأ	8.426	108	.078		
الكلي	2285.618	110			
الاجمالي	9.101	109			

التأثير عند مستوى الدلالة (α=0.05).

بالنظر إلى الجدول رقم (14) تبين نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة التاريخية على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (8.661) والدلالة الإحصائية لها (0.004)، ولهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البدلية والتي تنص على ما يلي:

H1.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة التاريخية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر تكلفة التاريخية على العائد من عمليات المرابحة.

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R2)	بيتا	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
التكلفة التاريخية	0.074	0.066	0.272	2.943	0.004

وتظهر نتائج حسب الجدول أعلاه أنه أن قيمة T المحسوبة تساوي 2.943 وهي أكبر من T الجدولية 2.66 وبتالي نؤكد على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، كما نلاحظ أن التغير في المتغير المستقل (التكلفة التاريخية) بمقدار واحد قد يفسر (27.2%) من التغير الذي يحصل على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية .

3:4:4 الفرضية الفرعية الثانية:

H0.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للقيمة العادلة على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

الجدول رقم (16): نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
القيمة العادلة	3.253	1	3.253	60.083	.000*
الخطأ	5.848	108	.054		
الكلي	2285.618	110			
الإجمالي	9.101	109			

التأثير عند مستوى الدلالة (α=0.05).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنظر إلى الجدول رقم (16) تبين نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للقيمة العادلة على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (60.083) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، ولهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البدلية والتي تنص على ما يلي :

H1.1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للقيمة العادلة على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

الجدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر القيمة العادلة على العائد من عمليات المرابحة.

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R2)	بيتا	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القيمة العادلة	0.357	0.352	0.598	7.751	0.000

وتظهر نتائج حسب الجدول أعلاه أنه أن قيمة T المحسوبة تساوي 7.751 وهي أكبر من T الجدولية 1.981 وبتالي نؤكد على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، كما نلاحظ أن التغير في المتغير المستقل (القيمة العادلة) بمقدار واحد قد يفسر (59.8%) من التغير الذي يحصل على العائد من عملية المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية .

4:4:4 الفرضية الفرعية الثالثة:

H0.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة الجارية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (18): نتائج تحليل التباين لاختبار صحة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التكلفة الجارية	.657	1	.657	8.397	.005*
الخطأ	8.445	108	.078		
الكلي	2285.618	110			
الإجمالي	9.101	109			

التأثير عند مستوى الدلالة (α=0.05).

بالنظر إلى الجدول رقم (18) تبين نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة الجارية على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (8.397) والدلالة الإحصائية لها (0.005)، ولهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البدلية والتي تنص على ما يلي :

H1.1.3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتكلفة الجارية على عائد عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (19): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر القيمة العادلة على العائد من عمليات المرابحة

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	القيمة التفسيرية (R2)	بيتا	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القيمة العادلة	0.072	0.064	0.269	2.269	0.005

وتظهر نتائج حسب الجدول أعلاه أنه أن قيمة T المحسوبة تساوي 2.269 وهي أكبر من T الجدولية 1.981 وبتالي نؤكد على فرض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، كما نلاحظ أن التغير في المتغير المستقل (التكلفة الجارية) بمقدار واحد قد يفسر (26.9%) من التغير الذي يحصل على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1:5 مقدمة:

يتناول هذا الجزء مناقشة النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة الحالية والتي هدفت لتعرف على أثر أساليب القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والتكلفة الجارية) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، والتي على ضوئها يقترح الباحث مجموعة من التوصيات، ويشتمل هذا الجزء على نقطتين هما:

2:5 مناقشة النتائج والاستنتاجات:

لقد أثارت الدراسة العديد من التساؤلات والفرضيات التي تتعلق بأثر أساليب القياس المحاسبي بأنواعه من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والتكلفة الجارية على عائد الناتج من عمليات المرابحة بمراحلها المختلفة، وتوصلت الدراسة من وجهة نظر الباحث إلى عدة نتائج تسهم في الإجابة على تلك التساؤلات واختبار الفرضيات وأهمها:

أظهرت نتائج تحليل إجابات الاستبانة، أن المتغير المستقل (القيمة العادلة) هي أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع (العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية) حيث كان ناتج الوسط الحسابي للمتغير المستقل (4.51) أي بدرجة مرتفعة جداً ، ويرى الباحث أن هذه النتيجة مبررة حيث توجهت معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى مفهوم القيمة العادلة لما له أثر على مصداقية ناتج العمليات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أظهرت النتائج أن المتغير المستقل (التكلفة التاريخية) جاء في المرتبة الثانية من حيث تأثيره على المتغير التابع (العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية) حيث كان ناتج الوسط الحسابي للمتغير المستقل (4.18) أي بدرجة مرتفعة، ويفسر الباحث سبب هذه النتيجة ان هنالك بعض البنود يصعب تطبيق عليها القيمة العادلة و لأن التكلفة التاريخية يستند إلى إحداث فعلية وليست افتراضية.

كما أظهرت النتائج أن المتغير المستقل (التكلفة الجارية) جاء بالمرتبة الأخيرة من حيث تأثيره على المتغير التابع (العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية) حيث كان ناتج الوسط الحسابي للمتغير المستقل (3.62) أي بدرجة مرتفعة، ويفسر الباحث سبب وقوع التكلفة الجارية في المرتبة الأخيرة هو صعبات التي قد يواجهها في تطبيق هذا المتغير.

أظهرت نتائج تحليل إجابات الاستبانة أن الوسط الحاسبي للمتغير التابع (العائد من عمليات المرابحة) كان مرتفعاً جداً حيث كانت الناتج (4.55) ويعلق الباحث على هذا الناتج بأن البنوك الإسلامية الأردنية راضية عن الأسلوب القياس المستخدم، علماً بأن البنوك الإسلامية الأردنية تتبنى وبشكل غير مطلق معايير البلاغ المالي الدولي ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

بينت نتائج تحليل الفرضية الرئيسية على مستوى أساليب القياس مجتمعة أنه هنالك تأثيراً ذو دلالة إحصائية لأساليب القياس (القيمة العادلة والتكلفة الجارية) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية ولم يظهر تأثير للتكلفة التاريخية على مستوى المجموعة، حيث بلغ معامل الارتباط 39.2% وهذا يدل إلى وجود تأثير موجب بين المتغيرين التابع والمستقل، ويفسر الباحث سبب هذه النتيجة أن القيمة العادلة والتكلفة الجارية يوفر لنا تقارير مالية ذات معلومات مهمة وملائمة لحاجيات المستخدمين حيث وافقت هذه النتيجة دراسة (سويد) ودراسة (جمعة وآدم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينت نتائج الدراسة أن هنالك تأثيراً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل التكلفة التاريخية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ معدل الارتباط (7.4%) وهذا يشير إلى وجود أثر موجب بين المتغيرين المستقل والتابع وبلغ معامل بيتا (27.2%) وتشير إلى النسبة التي يمكن يفسرها التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغير المستقل، وأن التكلفة التاريخية هو الأسلوب الأقل تأثير بالمقارنة مع القيمة العادلة واتفقت النتيجة مع دراســـــة (شاهين، 2005) والتي نص على أن الضوابط والأسس المحاسبية المعمول بها لقياس الأرباح بصورتها الحالية لا توفر تفسيراً قياسًا موضوعيًا لعملية قياس وتوزيع الأرباح، كما يفسر الباحث نسبة معامل بيتا أن تأثير أسلوب التكلفة التاريخية على العائد أقل من الأساليب الأخرى، حيث أن أسلوب التكلفة التاريخية لا يعمل على إعادة تقييم الموجودات بشكلاً دوري وهذا ما تم تأييده في دراسة (Baker, 2011)، كما وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المبيضين والمعموري والمبيضين، 2009) التي تبين دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية بسبب عدم كفاية المعلومات التي يقدمها المنهج التاريخي.

وكما أظهرت النتائج أن هنالك تأثيراً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل القيمة العادلة عند مستوى الدلالة (α=0.05) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ معدل الارتباط (35.7%) وهذا يشير إلى وجود أثـــــر موجب بين المتغيرين المستقل والتابع وبلغ معامل بيتا (59.8%) وتشير إلى النسبة التي يمكن يفسرها التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغير المستقل ، وهذه النسبة كانت أعلى نسبة بين المتغيرات المستقلة ، يفســر الباحث سبب ارتفاع هذه النسبة بالمقارنة مع النسب الأخرى أن القيمة العادلة تؤدي إلى تغيير جوهري في نتائج العمليات لأن هذا المنهج يعتمد بشكل كبير على اجتهادات وتقديرات الشخصية ويتأثر بعوامل التضخم وبالتالي يؤثر على عمليات المرابحة قبل وأثناء التنفيذ وبتالي يؤثر على بنود الميزانية التي تتأثر بعمليات المرابحة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه النتيجة وافقت دراسة (المبيضين والمعموري والمبيضين، 2009)، كما تؤدي القيمة العادلة إلى ظهور نتائج أكثر واقعية عن الأداء المالي ويوفر معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية للبنوك الإسلامية ويمنح مخرجات أكثر جودة وهذه النتيجة وافقة دراسة (دراسة جمعة و آدم، 2014) ودراسة (حماد، 2003) ، كما اتفقت الدراسة تماماً مع دراسة (سويد، 2012) والتي نصت على " وأن هنالك إجماع تام من أغلبية العينة على أن القيمة العادلة توفر لنا تقارير مالية ذات معلومات مهمة وملائمة لحاجيات المستخدمين".

كما أظهرت النتائج أن هنالك تأثيراً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل التكلفة الجارية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ معدل الارتباط (7.2%) وهذا يشير إلى وجود أثر موجب بين متغيرين المستقل والتابع وبلغ معامل بيتا (26.9%) وتشير إلى النسبة التي يمكن يفسرها التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغير المستقل، وهذه النسبة كانت أقل نسبة من المتغير المستقل القيمة العادلة وأكبر من المتغير المستقل الأخر التكلفة التاريخية، ويفسر الباحث سبب انخفاض هذه النسبة مقارنة مع القيمة العادلة هي عدم تطبيق مفهوم التكلفة الجارية في البنوك الإسلامية وعدم توفر أسواق مناسبة لتطبيقه، وكما يفسر الباحث ارتفاع هذه النسبة عن التكلفة التاريخية هو تأثير التقديرات الشخصية واعتمادها على معدلات التضخم وبتالي هذه المعدلات تؤثر على العائد من عمليات المرابحة.

كما أظهرت النتائج الدور الهام لأساليب القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، التكلفة الجارية) في تأثيرها على مخرجات المعلومات المحاسبية وخاصة العائد من عمليات المرابحة، كما أظهرت الدراسة أن أكثر الأساليب تأثيراً هو القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم النتائج:

ان أسلوب القياس المحاسبي بالقيمة العادلة هو الأكثر تأثيراً على عمليات المرابحة ويمكن تبرير هذه النتيجة بما يلي:

ان أسلوب القياس المحاسبي المناسب لقياس موجودات المقتناه بغرض البيع بالمرابحة وهو أسلوب القيمة العادلة، ووافقت هذه النتيجة معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أن الأسلوب المناسب لقياس ذمم المرابحات في نهاية الفترة وقياس الديون المعدومة هو القيمة العادلة، ووافقت هذه النتيجة معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تأييد معايير المحاسبة الإسلامية لاعتبار هامش الجدية التزام ولا يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات.

أن الكلفة التاريخية التي هي أساس التسجيل والقياس المحاسبي إلا أنها لم تعد قادرة على مواكبة المتغيرات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم.

بينت الدراسة أن أسلوب التكلفة الجارية هو أفضل من التكلفة التاريخية إلا أنه يصعب تطبيقه على عمليات المرابحة وذلك لأنه يتطلب وجود أسواق خاصة لكل سلعة معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3:5 التوصيات:

تبنى مفهوم القيمة العادلة ومراعاة تطبيقها على جميع بنود عمليات المرابحة في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولي ومعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إجراء العديد من الدراسات في هذا المجال وتناول صيغ استثمارية الإسلامية مختلفة مثل المضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك والإجارة الموصوفة بالذمة والمشاركة المتناقصة والمشاركة المنتهية بالتمليك والمساومة وغيرها وذلك بسبب ندرة الدراسات المحاسبية في هذا المجال.

إعادة إجراء الدراسة من حيث تأثير أساليب القياس المحاسبي على عائد عمليات الصيغ الاستثمارية الإسلامية باستخدام القوائم المالية والتحليل المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

القران الكريم

ابراهيم، محمد (2003). مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ص ص ص: 5-23.

بشايرة، محمد 2010). تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 24، ص ص: 1 -28.

بدوى، محمد، وعثمان، الأميرة (2012). تطور الفكر المحاسبي، ط1، عمان: دار الكتاب والوقائق القومية، الأردن.

الجعارات، الطبري (2013). مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 1 ، العدد 22 ، ص ص: 233 – 258.

جمعة، هوام، آدم، حديدي (2014). أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية. دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20 ، العدد 2 ، ص ص: 57 – 125.

جمعة، أحمد (2007) المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الرابع، ص ص: 4-21 .

الخطيب، حسين (2011). المحاسبة المالية الإسلامية مبادئ المحاسبة وأصولها، ط1، عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

حماد، طارق (2003). مشكلات نطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 4 ، العدد الثاني، ص ص: 510-534 .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

حنان، رضوان (2013). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط1، عمان: دار وائل، الأردن.

حماد، طارق (2003). مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

حمدي، فاتن (2003). إطار مقترح للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

دهمش، نعيم، وأبو ذر، عفاف (2004). اتجاه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة بحث مقدم إلى المؤتمر السادس لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين. عمان، الأردن.

دروبي، محمد (2009). ملاحظات في قضية السعر المرجعي، بحث في ندوة " آلية العمل المصرفي من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التجاري – الفائدة والمرابحة " جامعة الجنات، طرابلس، لبنان.

الزعبي، يامن (2005). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات

المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

سامي، الوقاد (2011). نظرية المحاسبة، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

سويد، بسمة (2012). مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمية العادلة). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

السعافين، هيثم (2006). مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

سيد، السيد (2009). النظريات المحاسبية، ط1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شاهين، علي (2005). مدخل محاسبي مقترح لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 13، العدد 1 ، ص ص: 297-341 .

شويدح، احمد (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الشريعة السالمية، الطبعة الثانية، غزة : المركز الدولي للنشر، فلسطين.

الشيرازي، عباس (1990) . نظرية المحاسبة، ط1 ، دار ذات السلاسل، الكويت.

الشمري، صادق (2014). الصناعة المصرفية الإسلامية، ط1، دار اليازوري، الأردن.

صالح، رضا (2009). أثر توجه المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، ص ص: 20-38.

طايل، مصطفي (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

عبد الرحمن، يوسف (2015). القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة التقرير المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، سودان.

القاضي، حسين، وحمدان، مأمون (2001). النظرية المحاسبة، ط1، عمان:الدار العلمية الدولية، الأردن.

موسى، محمد (2010). المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قناة السويس، القاهرة، مصر .

المبيضين، هيثم، والمعموري، علي، والمبيضين، أحمد (2009). دور الاعتماد المزدوج لتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، بحث علمي غير منشور، المعهد العالمي للدرسات المحاسبية والمالية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ناصر، سليمان، وبوشرمة، عبد المجيد (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الرابع، ص ص: 18 – 30.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين: دار الميان للنشر.

وادي، رشدي، وأبو شوارب، سالم (2006). السعر هدف أم أداة بحث حول تحديد الأسعار والربح في الفقه. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ياسين، زهير (2010). القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة. مجلة المنصور، المجلد 2 ، عدد 14 ، ص ص: 151 -165 .

يونس، خالد (2011). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائـد الأسـهم – دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع باللغة الإنجليزية:

Aladwan, M., & Saaydah, M. (2015). The Relevance of Fair Value Revaluation in Measurement of Jordanian Firms Future Performance (An Empirical Study on Jordanian Listed Commercial Banks and Real Estate Companies). Jordan Journal of Business Administration ،Vol 11, No. 2 P P 525 – 541.

Anagnostopoulos، Y., & Buckland, R. (2005). Historical cost versus fair value accounting in banking: Implications for supervision, financial reporting and provisioning. Journal of Banking Regulation، Vol. 6, No. 2 p p 109 - 127.

Baker، P. (2011). An Examination of Potential Changes in Ratio Measurements Historical Cost versus Fair Value Measurement in Valuing Tangible Operational Assets. Journal of Accounting and Finance, Vol. 11, No. 2, pp: 170–177.

Barry J., Epstein, K., & Jermakowicz (2010). International application of International Financial Reporting Standards, England, Willey and Sons, inc. John.

Cantrell, B., John, M., & Christopher, Y. (2014). Predicting Credit Losses: Loan Fair Values versus Historical Costs. The Accounting Review. Vol. 89, No. 1, PP: 147–176.

Financial Accounting Standards Board (2006). Fair Value measurements, SFAS No. 157, Norwalk, CT: FASB

Nelson, J. (2007). Fair Value Measurements, working Paper, International Accounting Standards Board.

Sekaran, U. (2010). Research Method for Business: A skill Building Approach (2nd Ed.). New York: John Wiely & Sons. Inc.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملاحق

ملحق رقم (1)

السادة / مدراء وموظفين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " أثر أساليب القياس المحاسبي على العائد من عمليات المرابحة في البنوك الإسلامية في الأردن " للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، ولأجل التحقق من فروض الدراسة استخدم الباحث الاستبانة كإحدى أدوات البحث الرئيسية.

وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من الدراسة، فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الاستبانة والتي نحاول عبرها الاستفادة من آرائكم من خلال تفضلكم بالإجابة الصريحة والدقيقة مع كتابة أي من التعليقات التي ترونها مناسبة، والتي حتماً ستكون إضافة حقيقية لها. والباحث على ثقة في توخيكم الدقة والعناية بما يخدم البحث العلمي.

وختاماً يتقدم الباحث لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تقدموه من وقت وجهد للإجابة على أسئلة الاستبانة، ونؤكد لكم أن بياناتها سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بإشراف الأستاذ الدكتور: هيثم العبادي

الباحث: محمود ابراهيم العرقان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : البيانات الشخصية

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة :

العمر :

من 25 – 29 سنة
من 30 - 34 سنة
من 35 – 39 سنة
من 40 -44 سنة
45 سنة فأكثر

المؤهل العلمي :

دبلوم
بكالوريس
دبلوم عالي
ماجستير
دكتوراه

التخصص :

محاسبة
إقتصاد
إقتصاد إسلامي
ادارة أعمال
أخرى

المركز الوظيفي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدير مالي
موظف مالي
محاسب فرع
مدير تدقيق ورقابة داخلية
موظف تدقيق أو رقابة

سنوات الخبرة :
من 1- 5 سنة
من 6 -10 سنة
من 11-15 سنة
من 16 – 20 سنة
أكثر من 20 سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : عبارات الاستبانة :

المتغير المستقل الأول : التكلفة التاريخية .

البند	الفقرة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	تقييم الموجودات المتاحة للبيع خلال الفترات المحاسبية بالتكلفة التاريخية لحين بيعها بالمرابحة.					
	يعتبر سعر الشراء الأساس في تقويم موجودات المرابحة في جميع الظروف و الأحوال، سواء اتسمت الأسعار بالثبات أم بالتغيير.					
	قياس الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها بالمرابحة في حالة الإلزام بالوعد على أساس التكلفة التاريخية.					
	يتم قياس الموجودات المتاحة للبيع في حال نكول المتعامل عن الإلتزام بالوعد بقيمتها الدفترية					
	تخفيض الخصم على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة من تكلفة الموجودات المتاحة للبيع .					
	تقاس ذمم المرابحات قصيرة الاجل وطويلة الاجل عند حدوثها بتكلفتها التاريخية(الدفترية).					
	تقاس ذمم المرابحات في نهاية الفترة المالية وفي الفترات اللاحقة على اساس قيمة المبالغ المتبقية دون مراعاة صافي القيمة المتوقع تحقيقها .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	توفر التكلفة التاريخية أساساً ثابتاً ودليل موضوعي خالي من الحكم الشخصي في نتائج العمليات .					
	التضخم لا يؤخذ يعين الاعتبار عند قياس الأصول .					
	تخفض الديون المعدومة من أرباح المرابحات بقيمتها الدفترية.					
	يعتبر هامش الجدية إيراد يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير المستقل الثاني : القيمة العادلة .

البند	الفقرة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	يعتمد مفهوم القيمة العادلة على الإجتهادات والأحكام الشخصية ولهذا فإن نتائج القياس العائد في المرابحات تختلف باختلاف الخبرات والمعارف الشخصية .					
	يحقق قياس البيانات المحاسبية وفقاً لمفهوم القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق لتلك البيانات .					
	تأخذ القيمة العادلة مفهوم التضخم بعين الأعتبار.					
	قياس الموجودات التي يقتنيها البنك بغرض البيع بالمرابحة عند الاقتناء على أساس السعر المتفق عليه ما بين البائع والمشتري .					
	يتم إعادة تقييم الموجودات التي يقتنيها البنك بغرض البيع بالمرابحة في الفترات اللاحقة في حال نكول العميل عن الوعد الملزم بالقيمة العادلة .					
	تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بقيمتها الاسمية .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	إعادة تقييم الموجودات المقتناة بغرض البيع بالمرابحة في الفترات اللاحقة بالقيمة العادلة لا يلغي قيمة الخصم الذي تم الحصول عليه في بداية الفترة.					
	قياس ذمم المرابحات في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، أي مبلغ الدين مخصوم منه مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.					
	يعتبر هامش الجدية التزام ولا يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات..					
	يتم تقييم موجودات المرابحة في الفترات المحاسبية اللاحقة وفقاً لأسس تعتمد على أسعار السوق.					
	يتم إعادة تقييم الديون المعدومة ومن ثم تخفض من أرباح المرابحات .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير المستقل الثالث : التكلفة الجارية .

البند	الفقرة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	يعتمد مفهوم التكلفة الجارية على الإجتهادات والأحكام الشخصية ولهذا فإن نتائج القياس العائد في المرابحات تختلف باختلاف الخبرات والمعارف الشخصية .					
	محاسبة القيم الجارية هي خروج عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع (عند نقطة البيع) المطبق عموماً في محاسبة التكلفة التاريخية.					
	تأخذ التكلفة الجارية مفهوم التضخم بعين الاعتبار.					
	قياس الموجودات التي يقتنيها البنك بغرض البيع بالمرابحة على أساس قيمتها في السوق عند إتمام صفقة البيع.					
	يحقق الاحتفاظ بالموجودات المقتناة بغرض البيع بالمرابحة مكاسب أو خسائر حيازة الموجودات وذلك بمجرد حدوث تغير في أسعارها الخاصة ارتفاعا أو انخفاضا .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	عند الاعتراف بأيراد التغيرات في الأسعار الخاصة يأخذ بعين الاعتبار قيمة الخصم الممنوح.					
	يؤدي تطبيق مفهوم صافي القيمة البيعية في عمليات المرابحة إلى الفصل ما بين الدخل في حال إتمام عملية المرابحة والدخل الذي ينتج عن نكول العميل عن تنفيذ عملية المرابحة .					
	يؤدي تطبيق مفهوم صافي القيمة البيعية إلى تقييم موجودات المرابحة من خلال قياس الفرق بين سعر الخروج الجاري لهذا الموجود في أول وآخر الدورة المحاسبية.					
	يعتبر هامش الجدية التزام ولا يتم تخفيضه من تكلفة الموجودات .					
	يعتبر ذمم المرابحات في مفهوم القيمة الجارية من البنود النقدية وبتالي لا يتم إعادة تقييمها.					
	يتم تقيم الموجودات سنوياً يوم انتهاء الحول.					
	يعتبر بند الديون المعدومة بند مالي ولا يتم إعادة تقييمه.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع : عمليات المرابحة .

البند	الفقرة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	يتم قياس تكلفة كل عملية في المرابحة على أساس التكلفة الفعلية .					
	يتم مقارنة التكلفة الفعلية للعملية مع التكلفة السوقية .1					
	يتم إعداد مخصص هبوط أسعار في قيمة البضاعة في حال تدني التكلفة الفعلية عن السوقية.					
	تختلف طرق احتساب الايراد باختلاف الفترة الزمنية للسداد					
	يعتبر الخصم الممنوح إيراد ويتم تخفيضه من التكلفة .					
	يتم ربط إيرادات العملية مع التكاليف الفعلية لها.					
	يتوافق تاريخ انتهاء السنة المالية مع تاريخ انتهاء عملية المرابحة.					
	يتم إعادة تقييم موجودات المرابحة في حال انتهاء السنة المالية ولم تنتهي عملية المرابحة .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	يتم إعادة تقييم ديون المرابحات وإعداد مخصص ديون مشكوك في تحصيلها					
	يتم تخفيض الدين المعدوم من أرباح المرابحات للسنة الحالية .					
	يوجد ثبات في أسلوب القياس المحاسبي المستخدم في عمليات المرابحة.					
	يعد أسلوب القياس المحاسبي المستخدم في بيئتكم مناسباً لاحتساب ناتج عمليات المرابحة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

محكمو الاستبيان

الاسم	التخصص	الجامعة
الدكتور نمر سليحات	محاسبة	جامعة عمان العربية
الدكتور محمد الشبيطة	محاسبة	جامعة عمان العربية
الدكتور زياد سعيدات	محاسبة	جامعة عمان العربية
الدكتور مازن العمري	محاسبة	جامعة عمان العربية
الدكتور جمال ابو سردانه	محاسبة	جامعة العربية المفتوحة
الدكتور ليث القضاه	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
الدكتوره اسراء نسور	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
الدكتور محمد حميدات	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
الدكتور موسى نوفل	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
الدكتور سعيد النعيمات	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
الدكتور ابراهيم منصور	محاسبة	الجامعة الهاشمية
الدكتور عبدالله الزعبي	محاسبة	جامعة ال البيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com